علقت الجلسة الساعة ٢٠/٥٥ واستؤنفت الساعة ٢٢/٣٥.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل فنلندا. وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد بريتنستين** (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، في البداية، أن أشكركم على إتاحة الفرصة لوفدي لأن يتكلم أمام المجلس مرة أخرى بشأن هذه المسألة الهامة المأساوية المعروضة على المجلس.

بعد أوقات متسمة بالتوتر البالغ في شباط/فبراير من هذا العام، خُيل لنا أن الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك قد بدأت في التحسن. فقد توقف قصف سراييفو وأعيدت تدريجيا اتصالاتها بالعالم الخارجي. ووقع اتفاق بين حكومتي البوسنة والهرسك وكرواتيا والكرواتيين البوسنيين، مخفضا تخفيضا كبيرا حدة القتال في البوسنة الوسطى.

ولكن للأسف بعد العدوان الوحشي لقوات الصرب البوسنيين على مدينة غورازده التي أعلنها مجلس الأمن منطقة آمنة، تغيرت الحالة فأصبحت خطيرة مرة أخرى. وحتى وإن صدرت استفزازات عن القوات الحكومية البوسنية لا يمكن تبرير العدوان الوحشي من جانب القوات الصربية على المنطقة الآمنة - مع تعمد استهداف المستشفيات والسكان المدنيين وأفراد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة والإغاثة الإنسانية. بل على العكس من ذلك ينبغي إدانة هذا العدوان بشدة. وينبغي أن يدرك الصرب أن ما يفعلونه يشكل انتهاكا صارخا لأبسط قواعد القانون الإنساني الدولي وأن المسؤولين عن ارتكاب هذه الفظائع سيحاسبون شخصيا عنها.

إن حكومة فنلندا تؤيد بقوة جهود المجتمع الدولي لوقف المذبحة. ونؤيد إجراءات مجلس الأمن والأمين العام، وكذلك الاقتراح بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن الحالة في يوغوسلافيا السابقة.

بيد أنه إذا أريد النجاح لأي جهود فمن الأساسي أن تظهر الأطراف نفسها في النهاية اهتماما حقيقيا بالسلام. وكخطوة أولى يجب على البوسنيين الصربيين وقف جميع الهجمات على غورازده على الفور وسحب قواتهم.

وتتابع حكومة فنلندا الحالة عن كثب شديد وبأكبر قدر من الاهتمام. ونأمل أن يدرك البوسنيون الصرب فداحة الخطأ الذي يرتكبونه والخطورة الحقيقية البالغة للتصعيد الخطير للأزمة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل سلوفينيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد تورك** (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): دعوني بداية، سيدي، انضم الى جميع المتكلمين السابقين الذين قاموا بتهنئتكم على رئاسة المجلس لشهر نيسان/ابريل. هذا الشهر من نواح عديدة شهر عصيب بصفة خاصة. ما برحنا نشعر بالإعجاب بقيادتكم والتزامكم ومهارتكم، التي تظهر في تعاملكم مع مختلف الحالات المطروحة أمام المجلس. ونقدر بالمثل جهودكم الرامية الى جعل أعمال مجلس الأمن واضحة قدر الإمكان وممارسة يُضطلع بها نيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة.

اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن تقديرنا للقيادة المثلى للسفير جان برنارد مريميه، الممثل الدائم لفرنسا، الذي ترأس عمل المجلس في شهر آذار/مارس.

إن نظر مجلس الأمن حاليا في الحالة السائدة في جمهورية البوسنة والهرسك قد حفزته الهجمة الوحشية على غورازده، وهي إحدى المناطق التي أعلنتها الأمم المتحدة «مناطق آمنة»، والكارثة الإنسانية التي نجمت عن هذه الهجمة. فمرة أخرى يشعر العالم بالصدمة حيال أهوال الحرب في البوسنة والهرسك، ومرة أخرى نشهد عجز المجتمع الدولي عن وقف المذبحة.

من المستحيل فصل مأساة غورازده عن الواقع الأوسع نطاقا للحرب في البوسنة والهرسك وعن الجهود المبذولة لوقف تلك الحرب وفتح السبيل أمام السلام. ولقد تلقنا دروسا عديدة حتى الآن. ومن هذه الدروس، ولربما أهمها، هو أن الدبلوماسية لا يمكن أن تعود بالنتائج اللازمة ما لم تسترشد بتحليل واقعي ومستنير تماما. وفي هذا السياق، يصبح واضحا أن طبيعة الحرب في البوسنة والهرسك يجب أن تبقى في الأذهان باستمرار. فهي ليست حربا أهلية ولا صراعا دينيا أو إثنيا، كما أكد

المهتمون بتحديد العمل الدولي باللجوء الى تشويش الطبيعة الفعلية لتلك الحرب. لقد بُدئت الحرب في البوسنة والهرسك كحرب عدوانية ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، وبقيت، في جوهرها، حربا من أجل التوسع الإقليمي. والممارسة الفظيعة «للتطهير الإثني»، وهي شكل من أشكال الإبادة الجماعية ضد المسلمين في البوسنة والهرسك، قد صُممت كأداة لتلك الحرب. وما مأساة غورازده إلا آخر عمل في سلسلة الأعمال العدوانية التي تقترف تمشيا مع نفس الخطوط.

وهناك درس آخر يتسم بأهمية كبرى هو أن الدبلوماسية دون القوة عقيمة عندما تواجه قوات العدوان. وجميع المتفاوضين الدوليين الذين شاركوا في الجهود الرامية الى إحلال السلم في البوسنة والهرسك قد خبروا ذلك. ومن ناحية أخرى، أوضحت تجربة الشهرين الماضيين، قبل الهجوم على غورازده، أن العمل النشط المدعم بالقوة اللازمة يمكن أن يكتب له النجاح. ونظرا لهذه التجربة، ننضم الى الذين أعربوا بالفعل عن تأييدهم للأمين العام وندائه الأخير الى منظمة حلف شمال الأطلسي بغية توفير الحماية اللازمة للمناطق التي أعلنتها الأمم المتحدة «مناطق آمنة». وهذا تدبير ضروري في المجموعة الأوسع من الخطوات اللازمة لإنهاء الحرب في البوسنة والهرسك.

لم تتردد حكومة سلوفينيا على الإطلاق في تقديم مقترحات محددة بهدف الإسهام في الجهود الدولية لتهيئة المساعدة الإنسانية الفعالة والجهود الرامية الى ابتكار حل سياسي لجمهورية البوسنة والهرسك. ودعوني أذكر بالمقترحات السلوفينية الداعية الى إقامة مناطق آمنة في ذلك البلد، التي تقدمنا بها أول مرة في تموز/يوليه ١٩٩٢، وتكررت في عدد من المناسبات. وعلاوة على ذلك، في نيسان/ابريل ١٩٩٣، منذ عام مضى تقريبا، اقترح وزير خارجية سلوفينيا، السيد لوجزي بيترلي، مجموعة شاملة من التدابير لإنشاء وحماية المناطق الآمنة ووجهها الى وزراء خارجية جميع أعضاء مجلس الأمن. ونحن على اقتناع بأن العديد من هذه المقترحات لا تزال ذات صلة بالموضوع في المساعي المبذولة حاليا لجعل المناطق الآمنة أكثر أمنا من الناحية الإنسانية وهامة من الناحية السياسية.

ومؤخرا، في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٤، بعد الهجوم على المدنيين في سراييفو، صاغت حكومة سلوفينيا نداء يتضمن أربع نقاط رئيسية تمثل في رأينا الإطار اللازم لأي بحث ذي مغزى عن حلول. وبالنظر الى اهتمام عدد من الدول بفحوى ذلك النداء وآثاره المحتملة، أجرينا عدة مشاورات غير رسمية وسنواصل استكشاف سبل أخرى ممكنة للإسهام في الجهود الرامية الى تحقيق تقدم ذي مغزى صوب السلام.

ثمة حاجة الى رؤية واضحة في اتخاذ الخطوات الفورية اللازمة لنجاح عملية السلام. وفي هذا السياق، نود أن نشيد بالجهود الدبلوماسية التي بذلتها الولايات المتحدة في الأشهر الأخيرة. وهي تمثل الخطوات الصحيحة في الاتجاه الصحيح، وكما هو الحال دوما، لا بد من المثابرة لتحقيق النتائج الصحيحة. ونؤيد النهج الذي اقترحه الرئيس كلنتون في بيانه الذي أدلى به في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤. ونوافق على أن الوقت الحالي هو وقت العمل النشط وإحكام الجزاءات. وأي علامة على التسامح مع الطرف الذي فرضت الجزاءات ضده فرضا مشروعا من شأنها أن تؤدي الى آثار سلبية وتجعل السعي صوب السلم أكثر صعوبة.

وفضلا عن ذلك، لا بد من إظهار حزم مماثل في المسائل المتصلة بخلافة الدولة وغيرها من المسائل المعنية الناجمة عن تفكك يوغوسلافيا السابقة وتبددها. وما زلنا على اقتناع بأنه يتعين على الأمم المتحدة أن تنهي قطعا عضوية يوغوسلافيا السابقة قريبا بغية تحسين الظروف من أجل سلام حقيقي ودائم. علينا ألا نستخف بأهمية مخططات الذين ما زالوا يعتقدون بأنهم سينهون هذه الحرب بمكاسب إقليمية مدعمة تحت شعار استمرارية يوغوسلافيا السابقة.

وفي هذا الصدد، أود أن أعبر عن استيائنا من أن هذه الوقائع لم يقدرها حق قدرها قادة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، وأن هذا قد ساهم في افتقار المؤتمر الى النجاح. يجب تنسيق الجهود الدولية المبذولة من أجل السلم في البوسنة والهرسك ومن أجل حل المشاكل المعنية وينبغي ألا يصبح المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة عقبة في هذه العملية.

تنعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن في وقت يجري فيه بحث مكثف عن الإجابات الملائمة لمختلف المشاكل ذات الصلة، بصورة أو بأخرى، بالحرب الدائرة في البوسنة والهرسك. ودعوني ختاما أشير بإيجاز الى مسألة حظر

السلاح، التي أصبحت موضع نقاش متزايد الكثافة في الأسابيع الأخيرة. من الأهمية التسليم بأن حظر السلاح كان مفروضا على يوغوسلافيا السابقة، عندما كانت على قيد الوجود، وتم تمديده الى الدول الخليفة في حالة محددة في عام ١٩٩٢. ولقد حان منذ أمد بعيد أوان اتخاذ قرار يأخذ في الاعتبار الوقائع الجديدة والحالات المختلفة لكل دولة من الدول الخليفة.

هناك أسباب لإبقاء حظر السلاح كجزء من الجزاءات المفروضة على الدولة الخليفة ليوغوسلافيا السابقة، والتي فرضت عليها الجزاءات.

إن هناك حاجة إلى إعادة النظر في وجاهة الحظر بالنسبة للذين يدافعون عن النفس بصورة مشروعة، أي ممارسة الحق المتأصل لجميع أعضاء الأمم المتحدة. وأخيرا، وبالنسبة لحالة سلوفينيا، ليس هناك ما يبرر الحظر، كما أنه لا يمكن تطبيقه على دولة عضو ليست مشتركة في الصراعات المسلحة التي دعت إلى اعتماد ذلك التدبير قبل سنوات ضد عضو سابق في الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أنني أشرت أيضا في بياني إلى بعض المسائل التي تتصل بصورة غير مباشرة بالحالة في جمهورية البوسنة والهرسك، فإن نقطة تركيز نهجنا تبقى واضحة. إننا نأمل في أن يتصرف مجلس الأمن بما يتناسب مع الحدث وأن يتمكن من العمل وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وأن يستجيب بالتالي لتطلعات أعضاء الأمم المتحدة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل سلوفينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل بولندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد فلوسوفيتش** (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على الطريقة القديرة التي تديرون بها أنشطة المجلس خلال هذا الشهر. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناننا للممثل الدائم لفرنسا، السفير ميريميه، الذي ترأس اجتماعات المجلس في شهر آذار/مارس بمهارة بارعة.

إننا نشعر بالجزع والهلع العميقين بسبب الأنباء الواردة باستمرار من البوسنة والهرسك. إن ما نواجهه اليوم هو وضع نتج عن سعي الصرب البوسنيين إلى تحقيق أهدافهم العسكرية والسياسية مهما كان الثمن. وهذا، حقا، أمر لا يمكن التجاوز عنه. ففي ضوء وقوع المئات من القتلى وتعريض أرواح ٠٠٠ ٦٥ من الأشخاص للخطر في غورازده، لا يمكننا أن نجعل رد فعلنا يقتصر على إبداء السخط. إن إدانة المجتمع الدولي للصرب البوسنيين بسبب مواصلتهم هجماتهم على السكان الأبرياء في غورازدة وعلى ممثلي الأمم المتحدة يجب أن تترجم إلى خطوات كافية وملائمة لوقف فظائع الحرب في البوسنة والهرسك واحتواء خطر أي تصعيد جديد للصراع. ويجب علينا ألا نسمح لأنفسنا بالخضوع للأعمال التي تشكل انتهاكات لا يمكن انكارها لمبادئ القانون الدولي وكذلك للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

وفي رأينا، أن التدابير التي وضعت بالفعل تحت تصرف الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك يجب تطبيقها بشكل متسق وفعال. وفي هذا السياق، نؤيد طلب الأمين العام الذي وجهه مؤخرا إلى الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي والذي يستند إلى الإذن الصادر عن مجلس الأمن، ونحن نعتقد أن من الأهمية أن يفهم الصرب البوسنيون بشكل واضح أن طلبنا بوقف إطلاق النار على الفور ودون قيد أو شرط وسحب قواتهم من غورازدة ومن ضواحيها سيجري متابعته بعزيمة كاملة. وفي الوقت ذاته نحن نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نؤكد على أنه ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة في المنطقة.

ولا ينبغي أن يراودنا أدنى شك في مستقبل أنشطة قوة الأمم المتحدة للحماية. إن التحرشات بأفراد قوة الأمم المتحدة والقيود المفروضة على حركتهم تستحق الإدانة بأقوى العبارات، وفي رأي حكومة بلادي الراسخ أنه ينبغي مواصلة مهمة قوة الأمم المتحدة للحماية وتعزيزها.

إننا نرحب بالبيان الذي أدلى به الرئيس كلنتون بالأمس. ونحن ندرك أهمية التعاون والعمل المتضافر من جانب كل من لديه دور يضطلع به في جلب أطراف الصراع إلى طاولة التفاوض. ومن دواعي الأسف أن الإطار الدبلوماسي للجهود المذولة لوقف الأعمال القتالية في البوسنة والهرسك ينبغي استكماله بتدابير حاسمة. وهذه

التدابير لا غنى عنها في هذه المرحلة من الصراع في المنطقة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل قطر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد النعمة** (قطر): السيد الرئيس، اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أتقدم لكم بالشكر الجم الوافر على جهودكم الدؤوبة المبذولة خلال رئاستكم للمجلس. وإنني لعلى يقين من أن قدراتكم المعهودة في معالجة هذه الأزمات الجلي المعروضة على المجلس، ستسفر عن نتائج إيجابية مرتجاة. كما أني أزجي الشكر لسلفكم سعادة الممثل الدائم لفرنسا على ما بذله من جهود مخلصة في الشهر المنصرم.

إن مأساة البوسنة والهرسك، التي تضيف كارثة غورازدة بفصل جديد من فصولها الدامية، تجعل منها مأساة العقد الأخير من القرن العشرين دون منازع، ولعلها من أبرز مآسي القرن كله ذلك الذي شهد مآسي كثيرة لم يشهدها قرن من قبل.

ولقد جسدت مأساة البوسنة عامة، وكارثة تلكم المدينة بوجه خاص عجز المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، في مقاومة عدوان غاشم وأثيم شنه أولئك الغلاة المعتدون الصرب على جمهورية البوسنة والهرسك، وهي عضو في الأمم المتحدة، إذ استحوذوا على أرضها بالقوة، وفرغوها من سكانها بممارسة «التطهير العرقي» بوسائل وحشية من قتل وتعذيب واغتصاب وتجويع وتشريد.

وفي الأسابيع الثلاثة المنصرمة تحدى الجانب الصربي العالم في عدوان سافر وغادر على منطقة آمنة من المناطق التي أعلنها مجلس الأمن في قراره ٨٢٤ (١٩٩٣)، وهي منطقة تلكم البلدة البائسة، وهو حتى هذه الساعة يقصفها بمدافعه وصواريخه، بل إنه يسدد قنابله مباشرة ضد مستشفى تلكم البلدة، وأماكن تواجد اللاجئين.

ومنذ بداية العدوان، منذ عامين، اتخذ مجلس الأمن قرارات عديدة، قرارات تدين وتشجب، وقرارات تتوعد وتهدد، وقرارات تعلن مناطق آمنة.

ولا غرابة إن قلنا إن تنفيذ قرارات مجلس الأمن أصبح انتقائيا. فمن جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لم ينفذ إلا القرار الذي يعاقب الضحية، وربما بطريق غير مباشر يكافئ المعتدي: وهو قرار فرض حظر الأسلحة في البوسنة والهرسك. فالصرب في البوسنة لم يتأثروا بهذا القرار لأن الأسلحة والمعدات والذخيرة تتدفق عليهم من صربيا، تلك التي ورثت جيش يوغوسلافيا السابقة وأسلحته. أما جمهورية البوسنة والهرسك، فقد حرمت من السلاح، وهي أصلا لم يكن لديها جيش قائم يحمل تلكم الصفة، ولم تكن لديها أسلحة. وبسبب تنفيذ هذا القرار ازداد الصرب قوة وازداد البوسنيون ضعفا.

ولذا، فإن أول ما نطالب به، وقد طالب به المجتمع الدولي، هو رفع حظر الأسلحة عن حكومة جمهورية البوسنة والهرسك. وبالإضافة، فقد جعلت منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعها الطارئ هذا الطلب في مقدمة طلباتها. وهو طلب عادل نصر عليه ونتمسك به، لأنه يمكن الضحية من ممارسة حق الدفاع عن النفس، وهو حق طبيعي تمارسه جميع الكائنات ومعترف به دوليا في نص المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة.

أيحق لنا بعد ذلك كله أن نتساءل من الذي تقع عليه المسؤولية في وقف العدوان ووقف الهجوم الوحشي الذي تتعرض له تلكم البلدة البائسة. إن الأمم المتحدة لا تستطيع التهرب من هذه المسؤولية، وتشاركها فيها الدول الكبرى التي تضطلع بمسؤولية ردع العدوان لكي لا يتكرر في أماكن أخرى من العالم، سواء كانت لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، فمصلحتها الأولى هي حفظ السلام في العالم، وهي مصلحة ذاتية بقدر ما هي مصلحة العالم كله. وبعد أن تحداها الصرب أصبحت لها مصلحة استرداد مصداقيتها الضائعة. ومن نافلة القول إن أخلاقية تحمل المسؤوليات ظاهرة للعيان.

بيد أن الأمر يجاوز الاخلاقيات إلى ما هو أهم بالنسبة لأمن العالم وسلامه واستقراره، وهو تلقين المعتدي درسا وإزالة آثار عدوانه ورد الحقوق إلى أربابها كي لا يظن طرف آخر في مكان ما من العالم يضمر استخدام القوة لتحقيق مآربه وأغراضه تجاه جيرانه أو تجاه عناصر

معينة من شعبه أنه سيكون بمنأى من العقاب إذا ما ارتكب عدوانا مثل عدوان الصرب. وأكثر من ذلك أن الصرب انتهكوا حرمة المنظمة العالمية نفسها لأول مرة في التاريخ باحتجاز أفراد من القوات الدولية كرهائن، وباسترداد أسلحة بالقوة، وليس بعد هذا ثمة استهتار بالقيم الدولية، وهو مسلك لا بد وأن يقابل بالجزاء القاسي المناسب.

إن دولة قطر حكومة وشعبا، وعلى جميع الأصعدة، عبرت عن مشاعرها تجاه ما يعانيه شعب البوسنة والهرسك من مآس وأرزاء نتيجة ذلك الغلو المتمثل في العدوان والإمعان المتواصل في إيقاع شتى صنوف التقتيل والأذى بالسكان المسلمين في البوسنة والهرسك. كما أدانت وتدين جميع الأساليب والممارسات البربرية التي أصبحت ديدن أولئك الغلاة من المعتدين الصرب. ذلك لأننا نؤمن بمبدأ حل جميع المنازعات بين الأطراف المعنية بواسطة الحوار والتفاوض، إيمانا والتزاما بنصوص وروح ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إننا ندعو من خلال هذا المنبر إلى ضرورة حشد جميع جهود المجتمع الدولي وعلى الأخص جهود هذا المجلس لتشكل عملا رادعا وقوة حازمة لإرغام أولئك الغلاة المعتدين من الصرب وقياداتهم الحاقدة على التخلي عن تلكم الأهداف العدوانية والأطماع التوسعية المنطلقة من داء التطهير العرقي المشين، وضرورة العمل على تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن المستندة إلى الفصل السابع من الميثاق، وضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملا يؤدي إلى تحقيق العدل المنشود لشعب البوسنة والهرسك وحقه الشرعي في الاستقلال والتمتع بنعماء السلم والأمن والاستقرار.

إننا نناشد المجلس أن يبادر على الفور باتخاذ تلكم التدابير اللازمة لوضع حد لمأساة أخوتنا. فترك هذه المأساة بدون حل عاجل وحاسم سيضيف في سفر البشرية فصلا قاتم السواد في تاريخ عالمنا بحيث تصبح القوة فيه الحكم بين المتخاصمين، بل الأداة في يد الطامعين، وتذهب فيه مبادئ الميثاق ومقاصد الأمم المتحدة أدراج الرياح.

أراني لا على خطل إذا قلت إن مشروع هذا القرار المعروض على هذا المجلس مشروع قاصر لن يؤدي إلى ما نصبو إليه من توفر ذلك الحل الحاسم. إذ جاء عاجزا عن وضع ذلك الحد الفاصل بين الحق والباطل. فألفيناه يتعرض لمسألة وقف إطلاق النار دون تمييز قاطع بين المعتدي والمعتدى عليه. إن هذا المشروع لا يحمل في طياته التدابير المرتجاة لإجبار أولئك الغلاة الصرب على الانسحاب، وإجبار تلك القيادات الصربية المعتدية لأن ترعوي وترتدع. لذلك، فإننا نرى أن مشروع القرار هذا كان ينبغي أن يكون أبلغ وأوقع وأشد صرامة، وأن يكون الفيصل القاطع بين الحق والباطل، وأن يحمل في معطياته ومفاهيمه ذلك الحل الرادع الحاسم الذي ينهي ذلكم العنفوان العدواني الأشر المستحكم في سلوكيات المعتدين الصرب.

أما آن للمجلس أن يستلهم نداء البشرية الداعي إلى إنهاء فصل هذه المأساة الشائنة في سفر التاريخ الإنساني؟

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل قطر على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي والي سلفي.

المتكلم التالي ممثل بلغاريا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

**السيد باشوفسكي** (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن بهجتي لرؤيتكم في هذا المنصب الرفيع رئيسا لمجلس الأمن، وأن أنقل اليكم تقدير بلدي على جهودكم لتوجيه أعمال المجلس بشأن أكثر المسائل إلحاحا في عالمنا اليوم بطريقة فعالة وجديرة بالثناء.

في الأيام الأخيرة أصبحنا مرة أخرى شهودا على مأساة إنسانية مروعة في البوسنة والهرسك. وإن آمال المجتمع الدولي بإنهاء هذا الصراع البربري - الآمال التي ظهرت قبل شهرين فقط في أعقاب الترتيبات التي وضعت ليتمتع سكان سراييفو بمهلة طال انتظارها من القتل والحصار. ها هي تدفن مرة أخرى تحت طلقات المدافع وفقدان الأرواح البريئة.

إن الأعمال العدوانية الجارية في غورازده وحولها تمثل أولا وقبل كل شيء مأساة إنسانية لا يمكن قبولها. وهي أيضا تترك آثارا سلبية على السعي من أجل إيجاد تسوية سياسية شاملة للأزمة. إن الحالة على الطبيعة في منطقة غورازده وفي أماكن أخرى من البوسنة والهرسك تتسم بالانتهاكات الصارخة لقرارات مجلس الأمن

والاتفاقات المبرمة فيما بين الأطراف. وهذا لا يمكن الا أن يثير قلقا خطيرا، إذ أن فرص الحل السلمي والدائم تتضاءل.

إن رد فعل المجتمع الدولي، الممثل في الأمم المتحدة، تعبير عن تصميمه على اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لضمان احترام مركز المناطق الآمنة ولضمان حماية أفراد الأمم المتحدة. إن هذا الاجراء علامة واضحة بأن استئناف المفاوضات النشيطة بشأن وقف الصراع أصبح حتميا. وإننا نأمل بكل قوة ألا تكون الاجراءات المتشددة لازمة، وأن المسؤولين عن تفاقم الحالة سيدركون أن الخيار الوحيد هو استئناف المفاوضات فورا وبحسن نية.

ويقدر بلدي تمام التقدير الجهود المتضافرة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي التي تستهدف تحقيق تسوية سياسية شاملة. وبلغاريا مستعدة للمشاركة بنشاط في المداولات بشأن أية خطة دولية تؤدي الى تحقيق ذلك الهدف، وتقديم إسهام دبلوماسي وسياسي لوقف إراقة الدماء. ونرحب بالمبادرة بعقد مؤتمر رفيع المستوى يعني بالبوسنة، ونأمل أن يوجد حل للصراع يقوم على ذلك الأساس. ونحن واثقون بأن الشعور العام بالمسؤولية سيسود في نهاية المطاف وأن الحل التوفيقي الذي طال انتظاره بشأن الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك وبشأن مستقبلها سيتسنى التوصل اليه.

إن بلغاريا، القريبة جدا من منطقة الصراع، تمسكت دائما بضرورة قيام الأمم المتحدة بإصدار حكم قوي وباتخاذ خطوات نشيطة لاحتواء الحرب في البوسنة والهرسك وإنهائها ولمنع الصراعات المدمرة الأخرى في يوغوسلافيا السابقة من الاشتعال. إن بلغاريا تعارض حيازة الأراضي بالقوة، وقد كانت مصرة على موقفها تأييدا للحل السلمي للأزمة اليوغوسلافية. وكانت بلغاريا بين أوائل بلدان منطقة البلقان التي صاغت موقفا واضح مبدئيا فيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة. وكانت الدولة الأولى التي تعترف بجميع الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة الأربع المستقلة حديثا، بما فيها جمهورية البوسنة والهرسك. وكانت الأولى التي تعلن وتنتهج سياسة الترفع عن استغلال مصاعب جيراننا لمصلحتنا في هذا الوقت المتأزم. وكانت الأولى التي تتعهد بألا تشارك في أي عمل عسكري في يوغوسلافيا السابقة وقد ارتقت الى مستوى ذلك الالتزام حتى هذا اليوم.

إننا نناشد بقية دول البلقان والدول المجاورة اتخاذ موقف بعدم المشاركة عسكريا في الصراع. وإننا نفعل هذا لأننا نؤمن بأنه حتى اذا كان هذا الاشتراك تحركه أنبل الاعتبارات، فإنه قد يتحول الى أقصر طريق يجرنا الى حرب بلقانية جديدة، وبهذا يشمل شبه الجزيرة بأكملها.

إن بلغاريا، بفضل موقعها الجغرافي، تلعب دورا رئيسيا في تنفيذ الجزاءات الاقتصادية ضد صربيا والجبل الأسود. وادراكا منا لمسؤولياتنا بالكامل، نتمسك على نحو صارم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، على حساب تضحيات اقتصادية ضخمة. وإننا نتوقع أن المصاعب الحالية في بلدنا - والتي فهمها أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي - لن تغيب عن البال وستؤخذ بعين الاعتبار.

إننا نعتبر مشروع القرار المعروض على المجلس موجها صوب استعادة الزخم المفقود لجهود السلم من أجل البوسنة والهرسك، ومن ثم من أجل يوغوسلافيا السابقة برمتها. ولهذا نؤيد اعتماد المجلس له.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل السودان. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

**السيد التني** (السودان): السيد الرئيس، اسمحوا لي بتهنئتكم على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. كما أرجو أن أتقدم لسلفكم، المندوب الدائم لفرنسا، بالتهنئة على رئاسته المقتدرة للمجلس خلال شهر آذار/مارس.

إن قدر بعض الشعوب أن تتعرض لامتحانات عسيرة نتيجة موقعها أو الظروف التي تحيط بوجودها. وهكذا كان قدر شعب البوسنة الذي قدر له أن يوجد في قلب أوروبا في ظروف غابت فيها التوازنات الدولية، واختلت فيها المعايير. فقد ظل شعب البوسنة يتعرض لعدوان استمر لمدة عامين، لم تستطع قرارات الشرعية الدولية إيقافه، كما لم يستطع الضمير العالمي أن يحول دون تصاعده، بل أن منطق القوة استطاع أن يسود ويعلو على كل ما عداه من أصوات تنادي بسيادة الشرعية الدولية والعدالة وحقوق الانسان.

ورغم قرار مجلس الأمن ٨٢٤ (١٩٩٣) بإعلان ست مناطق آمنة في البوسنة بما فيها العاصمة سراييفو، اعتمد الطرف المعتدي على غياب الارادة لدى المجتمع الدولي فارتكب كل أنواع الجرائم ضد الشعب الآمن الذي وثق في قدرة المنظمة الدولية في توفير الحماية له داخل هذه المناطق الآمنة، وتجاوز ذلك الى تحدي الأمم المتحدة واعتقال موظفيها وأفراد قواتها. وما كان للمعتدي أن يصل الى ما وصل اليه من صلف أن وجد الردع المناسب في وقت مبكر منذ بداية هذه المأساة.

لقد استقبلنا ببعض الأمل قرار منظمة حلف شمال الأطلسي بالتدخل ودعم قوات الأمم المتحدة للحماية، إلا أنه ومن المؤسف أن هذا التدخل لا يمس الوضع المأساوي في غورازده حيث تواترت الأنباء عن دخول القوات الصربية المعتدية إلى قلب المدينة بعد أن أمطروها بالقذائف التي سقط من جرائها المئات بمن فيهم المرضى بالمستشفيات، بينما بقي سكان المدينة رهائن في أيدي المعتدين ليمارسوا فيهم ما يشاءون من المذابح والتشريد. وإن ما حدث في غورازده مرشح لأن يتكرر في بانيالوكا وغيرها من المناطق التي أعلنها مجلس الأمن مناطق آمنة، ما دامت الأمم المتحدة عاجزة عن توفير الحماية لها، وما دام الشعب البوسني محروما من حقه في الدفاع عن النفس.

وحتى سراييفو التي أعلنت كمنطقة حظر استفاد المعتدون الصرب من تجريدها من السلاح وقاموا بسحب أسلحتهم الثقيلة لمحاصرة غورازده واقتحامها.

إن الأمم المتحدة ومجلسكم الموقر بوجه خاص مواجه بتحدي قوى استثمرت غياب الإرادة الدولية في تنفيذ بعض قرارات المجلس وفرضت مخططاتها الشريرة، وقد وضع هذا التحدي مصداقية المجلس والأمم المتحدة تحت اختبار قاس. فلقد تابعنا كيف تصرف المجلس بقوة تفوق الحاجة في حالات أخرى، ونأمل أن يأتي الموقف إزاء هذا التحدي الراهن بما يستحقه ردعا للعدوان وصونا لحقوق الإنسان وإحقاقا لمبادئ العدل والمساواة.

إن مبدأ العدل والمساواة الذي أقرته الشرائع والأديان يتطلب أن ينحاز العدل إلى صالح الضحية ولا تتم المساواة بينها والمعتدي. ويرى وفد بلادي أن تطبيق القرار ٧١٣ (١٩٩١) بحظر توريد السلاح إلى البوسنة قد حرم هذا البلد المستقل وعضو الأمم المتحدة من حقه في الدفاع عن نفسه في الوقت الذي عجزت فيه الشرعية الدولية عن حمايته وهو يتعرض لأسوأ أنواع العدوان. إننا نتساءل حول شرعية مثل هذا التطبيق، الذي نرى أنه يمثل تعارضا صريحا مع بنود الميثاق، ولا بد من إعادة النظر فيه ليتمكن هذا الشعب البوسني بما عكسه من شجاعة نادرة من الدفاع عن نفسه وتحرير أرضه من المعتدين وإن هذا المطلب الشرعي يتسق تماما مع منطوق المادة ٥١ من الميثاق.

لقد أكدت الأحداث أن المناطق الآمنة والمناطق الحضرية لا تمثل سوى نقاط تجمع للبوسنيين ليسهل للصرب المدججين بكل أنواع الأسلحة التي يمدهم بها حلفاؤهم التحرك بحرية بين المناطق الآمنة والحضرية لخنقها الواحدة تلو الأخرى، ولهذا فلا بد لشعب البوسنة من ممارسة حقه في السيادة على كامل أرضه والدفاع عنها. ولن يتم ذلك إلا برفع هذا الحظر الجائر على تسليح الشعب البوسني للدفاع عن نفسه.

لقد نبهنا من قبل إلى أن المفاوضات التي تكافئ المعتدي لن تجد تأييد المجتمع الدولي لأن القبول بضم الأراضي بالقوة أمر يعارضه ميثاق المنظمة وقراراتها، ويمثل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية. وفي نفس الوقت فإننا نرحب بالمفاوضات كمبدأ لحل النزاعات سلميا شريطة أن يسبقها بناء الثقة بين الأطراف المتفاوضة. إن تجربة مفاوضات جنيف قد أكدت أن المعتدين الصرب اتخذوها غطاء لكسب الوقت بغية تحقيق أطماعهم التوسعية، ولم يكن هدفهم البحث عن حل سلمي لخلافهم مع البوسنة. ولذلك فإننا نطالب الذين يلحون على البوسنة بالتفاوض بالتأكد من وجود رغبة حقيقية لدى المعتدين الصرب في التفاوض على أساس مبادئ القانون الدولي وقرارات ومواثيق الأمم المتحدة وليس لتحقيق أطماعهم السياسية قبل الضغط على البوسنة بقبول التفاوض وهم يعلمون سلفا نوايا المعتدين.

إننا نضم صوتنا إلى من سبقونا في المطالبة باستمرار العقوبات الاقتصادية والسياسية ضد جمهوريتي الصرب والجبل الأسود إلى أن تتخليا عن أهدافهما العدوانية، وليس مكافأتهما برفع العقوبات حتى تثبت مصداقية الأمم المتحدة وعدم اعتمادها ازدواجية المعايير في معالجة القضايا.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس مستعد الآن للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

ما لم أسمع اعتراضا فسأعتبر أنه تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

**السيد غمباري** (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بلدي سيصوت مؤيدا مشروع القرار هذا، ولكن لن يقبل ذلك بسرور بل على العكس، نحن نشعر بقلق عميق إزاء الحالة المتردية في البوسنة والهرسك عموما وفي غورازده بصفة خاصة.

وعلى الرغم من الجهود الحميدة التي يبذلها الأمين العام وبالتأكيد أفراد الأمم المتحدة المعنيون في التماس حل لها، فإن الأزمة آخذة في التعمق بوتيرة أسرع من ثمرة الجهود التي نبذلها من أجل تسويتها. والحالة المروعة تزداد سوءا يوما بعد يوم وساعة بعد ساعة. والأحداث الأخيرة أكدت أكثر من أي وقت مضى على ضرورة اتخاذ مجلس الأمن إجراء عاجلا ومباشرا وهو الذي أوكل إليه المجتمع الدولي مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين.

وحقيقة أن الجهود الماضية الرامية إلى تحقيق تسوية للأزمة قد فشلت على ما يبدو توحي بالحاجة إلى سلوك اتجاه جديد وربما تغيير الأساليب من جانب مجلس الأمن. وإلا فإن وصف الأمم المتحدة في دورها في الأزمة البوسنية بأنه «شبيه بعملاق ذي قدمين من صلصال» وصف محزن ولكنه حقيقي.

ووفد بلدي يشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الأعمال العسكرية العدوانية المتخذة من جانب الصرب ضد غورازده في حين يسعون إلى إجراء مفاوضات لوقف إطلاق النار.

إننا نلاحظ بقلق عميق عدم وفاء الطرف الصربي البوسني بالتزاماته التي قطعها على نفسه أمام الأمم المتحدة والاتحاد الروسي بشأن ترتيبات وقف إطلاق النار في غورازدة. وهذا يثبت بما لا يترك مجالا للشك عدم إخلاص الصرب وينبغي أن يكون دليلا للمجتمع الدولي في المفاوضات التي يجريها معهم في المستقبل.

إن هذا الازدراء السافر لقرارات مجلس الأمن مرفوض رفضا باتا من جانب وفدي، إذ أنه يمثل إشارة خطرة ويمكن أن يهيئ سوابق خطرة قد تقوض عملية السلم ليس في البوسنة وحدها بل أيضا في المناطق الأخرى التي تبذل فيها الأمم المتحدة جهودا مماثلة.

ويدين وفدي بشدة تصعيد الأنشطة العسكرية من جانب القوات الصربية البوسنية واستمرارها في انتهاك قرارات مجلس الأمن.

في ضوء انعدام الأمن في ما يسمى بـ "المناطق الآمنة" التي أعلنتها الأمم المتحدة وحولها، لا بد من التفكير جديا الآن في إمكانية استعراض مفهوم الأمم المتحدة للمناطق الآمنة بالكامل. وبغية المحافظة على مصداقية الأمم المتحدة في هذا الصدد، يوصي وفدي بقوة بأن يعتمد المجلس التدابير العملية الضرورية لضمان أن تتاح لضحايا العدوان الذين لا يمكن حمايتهم الوسائل الكفيلة بحماية أنفسهم والذود عنها بأفضل الطرق الممكنة. وهذه التدابير، في رأينا، تتمشى مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، نود أن نؤكد من جديد موقفنا حيال النظر بجدية في إقامة مناطق محظورة خارج حدود المناطق الآمنة. وإن فكرة إقامة هذه المناطق التي يجب أن تحددها قوة الأمم المتحدة للحماية ترمي إلى حماية ما يسمى المناطق الآمنة باستبعاد قوات العدوان وأسلحتها إلى مسافة بحيث لا تعود تشكل تهديدا للمناطق الآمنة.

في حين يتحتم علينا مواصلة دعم جميع المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى حسم الأزمة البوسنية، لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يستبعد خيارات أخرى. وفي هذا الصدد، نرحب بحرارة بقرار الأمين العام بتوجيه رسالة إلى منظمة حلف شمال الأطلسي ملتمسا استعمال الضربات الجوية كطريقة لحماية مختلف المناطق الآمنة.

وهذا ينبغي على الأقل أن يعزز وضع قوة الأمم المتحدة للحماية وأن يرسل إشارة واضحة مؤداها أنه يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراء في مواجهة التجاهل السافر المستمر لقرارات مجلس الأمن من جانب الصرب. وعلاوة على ذلك، يجب استمرار إيصال الخدمات الإنسانية دون عائق ويجب ضمان سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية.

ومن الحقائق أن حدود ما يمكن لقوة الأمم المتحدة للحماية أن تحققه لم يتم بلوغها بعد. ويأمل وفدي في ظل هذه الظروف أن يتسنى تعزيز قوة الحماية من حيث ولايتها وقدراتها على حد سواء. ومن المستصوب أن تتمكن الدول التي تعهدت بتوفير قوات إضافية للأمم المتحدة من تأمين وصولها إلى البوسنة حالما تتم الموافقة على تلك القوات من جانب الأمم المتحدة من خلال الإجراءات المعتادة.

ومما يشجع وفدي جميع الجهود الدبلوماسية الحقيقية المبذولة والتي على وشك الشروع فيها بغية تحقيق حل أكثر شمولا وتسوية سياسية كاملة للأزمة البوسنية. إلا أننا ننصح بترشيد هذه الجهود الدبلوماسية على نحو سليم لكي يتسنى للأمم المتحدة وفرادى البلدان أن تحقق النتائج المنشودة بالعمل بالتشاور والتعاون الوثيقين بدلا من العمل بشكل تتضارب فيه الأهداف.

ختاما، يود وفدي أن يؤكد ضرورة قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات حاسمة وعلى الفور.

**السيد علهاي** (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن ما نراه اليوم في غورازدة مشهد لا يصدق لتعرض مدينة، تعهد لها المجتمع الدولي بأسره بأنها ستكون محمية بوصفها "منطقة آمنة" لهجوم وحشي وللغزو دون عقاب. وتضخم عدد سكان غورازدة شأنها شأن بقية "المناطق الآمنة" المعلنة، بسبب اللاجئين المدنيين الذين التمسوا الحماية من "التطهير الإثني" الصربي حتى أصبحت الحالة، كما في مدن أخرى، كابوسا متمثلا في غيتو مزدحم لا يكاد يقوى على البقاء.

وبعد التوصل إلى وقف إطلاق النار في سراييفو وإبرام الاتفاقات بين المسلمين والكرواتيين بدا وكأن الطريق قد فتح للتفاوض بشأن إنهاء هذه المأساة. وقد خدع الصرب الذين تلاعبوا على هذه المشاعر بدقة مستخدمين خديعة ومكرا متعمدين الأمم المتحدة منذ نهاية الشهر الماضي بإرسال إشارات خاطئة واللجوء إلى الأكاذيب المتعمدة والوعود الزائفة. وما كانت توصف في التقارير الواردة بأنها مناوشات اتضح أنها اشتباكات كبيرة وتحول وقف إطلاق النار إلى معارك واتضح أن انسحاب القوات كان في واقع الأمر اجتياحا. وسمح لمواقع الدفاع الاستراتيجية بأن تفلت في نفس اللحظة التي تم فيها استلام تأكيدات الصرب. ومن المؤكد أن الأمم المتحدة كانت على علم بذلك ولكن لم يتخذ إلا إجراء هزيل وبعد فوات الأوان. إن القرارين ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) فيما يتعلق بـ "المناطق الآمنة" واضحان بخلاف رد فعلنا الذي اتسم بأعذار هزيلة وتبريرات تدعو إلى عدم اتخاذ إجراء في الوقت الذي كان يتعرض فيه المدنيون الذين لا حول لهم ولا قوة للقصف بالمدفعية الثقيلة والأسلحة المتطورة.

ويلاحظ الصليب الأحمر بيأس تعرض مستشفى غورازده للقصف دون هوادة من جانب الصرب وقتل المرضى واستنفاد الأدوية وعدم معالجة أو إجلاء المصابين بجروح بليغة وعدم السماح بتجهيز الأدوية.

ومن الحجج غير المقبولة على الإطلاق تلك التي مؤداها أن القوات الجوية تقتصر على حماية أفراد الأمم المتحدة، وحيث أنه لا وجود لهؤلاء الأفراد في غورازده فقد رفض استخدام تلك القوات حتى في منطقة أعلن أنها "منطقة آمنة". وهذا التردد لم يؤد إلا إلى تشجيع الصرب الذين لجأوا، وهم واثقون بأن رد المجتمع الدولي سيكون محدودا للغاية إلى استفزازات متعمدة مثل احتجاز أفراد الأمم المتحدة كرهائن، والاستيلاء على أسلحة مخزونة والقيام باشتباكات عسكرية. إنه نوع من التحدي الذي سيستمر بوقاحة إذا لم يرد عليه. ومما لا يحتاج إلى حكمة فائقة إدراك أن عدم اتخاذ إجراء لدى سقوط غورازده، وهو أمر مذهل، ليس إلا تعبيرا واضحا عن رغبة المجتمع الدولي في التخلي عن البوسنة وقبول عدوان الصرب بوصفه أمرا واقعا.

ومن الصعب أن نؤمن بأن مزيدا من القرارات والبيانات والإعلانات سيكون له تأثير هام على هذا الموقف الكامن، فقد ملئت الأدراج بها بالفعل.

وإذ تحتضر مدينة بأسرها، يشهد العالم رد فعل بليدا، لن يستغرق أياما بل أسابيع تعج بالرسائل والبيانات البلاغية والمشاورات والتخطيط لمؤتمرات القمة والايضاحات والتوضيحات. وليس هناك مناقشة حقيقية بشأن انسحاب الصرب إلى المواقع الأصلية، وهنا يتكرر احتمال قبول العدوان الصربي. ويمكن التنبؤ بالنتيجة. فتستأنف أخيرا محادثات السلم وكذلك العدوان وستجرى محاولات للاستيلاء على مزيد من الأراضي مما سيؤدي إلى وقف المحادثات وإلى مزيد من الرسائل والبيانات البلاغية والمشاورات وما إلى ذلك. إن غورازده مثال على "التطهير

الإثني" وأكثرها مدعاة للخجل، ونحن جميعا، بموقفنا الضعيف، شركاء فيه.

إن اشتراك المجتمع الدولي بتعمد، في وجه احتمال استمرار العدوان الصربي والتطهير الإثني، ولا شك في مناطق خارج البوسنة، الآن وفي المستقبل القريب على حد سواء، في هذا النشاط البشع بحرمان البوسنيين من وسائل حماية أنفسهم وسلامتهم بوصفهن دولة وشعبا يتمتعان بالسيادة يعد جريمة. ومن الأمور البغيضة التي تستحق الشجب أخلاقيا أن يكون المرء أعزل ولا تتوفر لديه الحماية وتتخذ بشأنه إجراءات دولية أو لا تتخذ. وكحد أدنى يجب بكل تأكيد مراجعة القرار ٧١٣ (١٩٩١) الذي ينطبق على القوات الدفاعية في البوسنة، وخصوصا أنه لا يبدو أن هناك أحدا قادرا على ضبط الصرب أو جعلهم يتقيدون بوعودهم.

لقد تمكن الصرب المسلحون بأسلحة متطورة، بما فيها الطائرات العمودية والدبابات والمدفعية الثقيلة ضد شعب لا يمتلك حتى الآن وسيلة للدفاع عن نفسه، من أن يكونوا انطباعا عن أنفسهم بأنهم أشداء جريئون لا يمكن قهرهم. ولا شيء أبعد من ذلك عن الحقيقة. فلو كان هناك تكافؤ في ساحة القتال لتوقف هذا العدوان دون شك، كما حدث في السابق ولمصلحة الجميع. إننا نرى العدوان الصربي لأنه بكل بساطة ليست هناك معارضة ولا ثمن يدفعونه الصرب. ولو وضعنا هذين العنصرين معا لتوقفت الحرب بسرعة، وربما تلك هي الحجة الأكثر دلالة على استثناء الحكومة البوسنية من تطبيق القرار ٧١٣ (١٩٩١).

إننا نرحب بمبادرة الرئيس كلينتون والأمين العام بشأن مشاركة طائرات حلف شمال الأطلسي في الصراع باعتبارها تتعلق بجميع «المناطق الآمنة» والمناطق الأخرى. وإذا نُفّذت عن اقتناع فقد تؤثر على مجرى الأحداث. وبالموافقة المتوقعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي نأمل بأن قوة الأمم المتحدة للحماية ستصبح حازمة في استخدامها لهذه القوة مثلما كان الصرب في تحديهم. وعلى أية حال من الخطر القيام بطلعات جوية وفق خطط طيران مشوشة بينما تقوم ببث اشارات متناقضة.

وإذا كان لنا أن نعود الى طاولة السلام ونحن نحمل أي أمل حقيقي بامتثال الصرب عندئذ وجب عليهم أن يوقفوا القصف العشوائي لغورازده والهجوم المسلح؛ وأن يقبلوا بالوزع الفوري لجنود حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة داخل المدينة لحمايتها؛ ويوقفوا فورا منع إيصال المعونة الانسانية؛ ووقف النار فورا؛ والانسحاب الى مواقع ما قبل نشوب الصراع.

وعلى الرغم من أننا نجد مشروع القرار غير متكافئ مع المهمة ويخلو من التصميم والصرامة الضروريين، فإن وفد بلادي يؤيده. ونقر بأننا كنا نحبذ اتخاذ قرار يتطرق على نحو أكثر مباشرة الى غورازده وما تمثله - على نحو أكثر تحديدا الى الحالة هناك وما يجب عمله من أجل معالجة ما لحق بها من أذى وتدمير. ولو توخيت مثل هذه الصراحة، التي يؤازرها تصميم واضح لا يلين، لأُرسلت رسالة لا لبس فيها الى المعتدين بأن المجتمع الدولي على استعداد لضمان «المناطق الآمنة»، ولأوقفت وقفا أكيدا هؤلاء المحاربين اللصوص.

أخيرا، إذا لم يتقيد بهذه الشروط لأي سبب كان، طواعية أو بالقوة، فإن مستقبل الأمم المتحدة في أماكن أخرى في البوسنة يؤذن بالسوء.

وإذا ما سمح للمعتدين بمواصلة أعمالهم، صعب على المرء أن يتصور أن أعمال القتل هذه غير الانسانية والمعاملة الوحشية للسكان المدنيين يمكن أن تظل حتى وقت طويل دون رد. وهذا في الواقع، قد يكون الخطر الحقيقي المحدق بنا جميعا.

**السيد ماركر** (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن اهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. وأود أن أعرب عن عميق اعجابنا بمهارتكم الدبلوماسية والطريقة الكفؤة والمثلى التي تديرون بها أعمال المجلس. وأؤكد لكم تعاون وفد بلادي الكامل في أداء مهامكم الهامة.

وأود أيضا أن اتقدم بتهانئي من سلفكم، السفير جان برنار مريميه، على قيادته الرائعة أثناء رئاسة فرنسا الناجحة جدا للمجلس خلال شهر آذار/مارس.

يجتمع المجلس اليوم مرة أخرى لمناقشة الحالة الخطيرة في جمهورية البوسنة والهرسك، وهي مسألة استعصت على الحل العادل والمشرف منذ عام ١٩٩٢. وإن استمرار العدوان من جانب الصرب لم يتسبب فقط بإنزال البؤس والموت والدمار بشعب أكمله مما يعجز عنه الوصف في الواقع، ولكن يتهدد أيضا سلم وأمن المنطقة والعالم. وبالتالي يتحمل مجلس الأمن مسؤولية كبرى ومباشرة عن حسم مبكر لهذه الأزمة وعن الضمان الكامل

لسيادة ووحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك واستقلالها السياسي، وهي دولة عضوة في الأمم المتحدة.

وإن العدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك، الذي بدأ في عام ١٩٩٢، قد استمر دون توان منذ ذلك الحين، إلا أنه في موجة الهجمات الجديدة التي يشنها ضد «المناطق الآمنة» التي تم تحديدها في غورازده، اتخذ العدوان الصربي وعنصره الأساسي المتمثل بـ «التطهير العرقي» أبعادا مثيرة للسخط، من حيث المأساة التي أنزلها بغورازده ومن حيث التحدي المشؤوم الذي يشكله الآن لسلطة مجلس الأمن.

وتشير التقارير الأخيرة الى أنه بالرغم من تكرر اتفاقات وقف اطلاق النار، فإن القوات القومية الصربية قد قصفت بالقذائف والصواريخ مراكز اللاجئين، ومستشفى المدينة والمباني السكنية المستخدمة لإيواء الجرحى في غورازده. وهذه الهجمات المجنونة واللاانسانية أودت بحياة ٤٤ شخصا وجرحت ١٣٠ شخصا ونيفا ودمرت مرافق المستشفى، بحيث لم يعد ممكنا توفير المعونة الطبية الطارئة أو إجراء العمليات الجراحية.

وحتى في اللحظة التي نتكلم فيها، يدافع البوسنيون في غورازده عن مدينتهم المدمرة والمحاصرة ضد المعتدين الصرب المدججين بالسلاح - وكما أبلغنا توا الممثل البوسني يجري القتال بالسلاح الأبيض. وبذلك، فإنهم لا يذودون فقط عن مدينتهم غورازده، بل عن «منطقة آمنة» أيضا كان مجلسنا قد أعلنها كذلك. وإن المفارقة التي تنطوي عليها الحالة، ونحن نناقش بأصواتنا ويضحي البوسنيون بأرواحهم، لا يمكن أن تكون أكثر تأثيرا أو أكثر قسوة. ومع هذا، فإنني على اقتناع بأنه في يوم مجيد ما في المستقبل، سيعاد بناء غورازده الحرة. إن تنبؤاتي بالنسبة لمصداقية المجلس في المستقبل يشوبها الحذر.

إن تاريخ الأزمة البوسنية تاريخ من سوء نية الصربيين وعدم إمكانية التعويل عليهم. إن موقفهم المتصلب والمتعنت ما فتئ يشكل السبب الرئيسي في عدم إحراز تقدم في التوصل الى تسوية سلمية وأحبط كل المحاولات الرامية لايجاد حلول سلمية، بما في ذلك تلك التي رعتها الأمم المتحدة أو المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، أو الاتحاد الأوروبي أو المبادرة الأمريكية - الروسية المشتركة.

وإنه لفي ضوء هذه التطورات المثبطة للهمم والتجاهل السافر لمقررات وقرارات مجلس الأمن من جانب الصرب أكدت باكستان على الدوام بأن الحل السياسي للأزمة لا بد أن يقترن بتدابير أخرى بغية إرغام الصرب على المجيء الى طاولة التفاوض. وفي هذا السياق، أكدنا منذ أمد طويل أنه إذا عجز المجتمع الدولي عن الدفاع عن الحكومة البوسنية في كفاحها من أجل البقاء، عندئذ يجب أن تتاح لهذه الحكومة وسائل الدفاع عن النفس بمقتضى المادة ٥١ من الميثاق. ولم يعد بمقدور مجلس الأمن أن يرجئ رفع الحظر على توريد الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك.

وحكومة الباكستان قد أصدرت مؤخرا بيانا بشأن الحالة في غورازده، يدعو، في جملة أمور، مجلس شمال الأطلسي لأن يأذن فورا باستخدام الضربات الجوية ضد الأسلحة الصربية، التي ما زالت تمطر غورازده بوابل من الموت والدمار. ويذكر البيان أيضا أنه إذا عجزت الأمم المتحدة عن وقف العدوان الصربي، وجب عليها على الأقل تمكين المسلمين البوسنيين من الحصول على الوسائل اللازمة للدفاع عن أنفسهم.

ويرحب وفد بلادي ويشيد برسالة الأمين العام المؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ الموجهة الى الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي والتي يطلب فيها تفويضا من مجلس حلف شمال الأطلسي بالسماح بتوجيه ضربات جوية ضد مواقع المدفعية ومدافع الهاون في «المناطق الآمنة» أو في محيطها في مدن توزلا وزيبا وغورازده وبيهاتش وسربرينيتشا.

ويرحب وفد بلادي أيضا ببيان الرئيس كلينتون الذي صدر في ٢٠ نيسان/أبريل، والذي يؤيد فيه اجراءات حلف شمال الأطلسي بردع العدوان الصربي على السكان المدنيين في البوسنة والهرسك.

وقبل كل شيء، ما زال وفد بلادي يشيد إشادة حارة بالنساء والرجال من أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية والمفوض السامي لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والعديد من المنظمات الأخرى غير الحكومية والمنظمات الانسانية التي واصلت مهامها النبيلة والصعبة والخطرة في ظل ظروف تكاد أن تكون مستحيلة. ولا يحدو هذه المنظمات وأفرادها سوى الرغبة في العمل من أجل السلام والتخفيف من معاناة اخوانهم في الانسانية. وفي هذا الصدد يعتبر وفد بلادي أن من المهين بوجه

خاص اتهام التحيز الموجه حتى الى الأمم المتحدة ذاتها والذي انطوى عليه بيان سمعناه من قبل اليوم. إننا نرفضه بوصفه افتراء مفضوحا لا أساس له من الصحة.

إن باكستان ما زالت ملتزمة بتقديم الدعم الكامل لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، وفي هذا السياق سنزع عما قريب مفرزة قوية تعدادها ٣٠٠٠ رجل كجزء من قوة الأمم المتحدة للحماية. ويوجد أيضا عرض بتقديم قوات لقوة الأمم المتحدة للحماية من جانب عدد من البلدان الأخرى المنتمية الى منظمة المؤتمر الاسلامي، ويحدونا الأمل في أن الأمين العام سيغتنم هذا العرض وفقا لمقتضيات الحالة.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تشعر بالاستياء بوجه خاص إزاء استمرار مأساة البوسنة والهرسك، وهي على أهبة الاستعداد لتقديم أي مساعدة لحل الأزمة. وفي هذا السياق فإن وزراء خارجية البلدان الإسلامية الثمانية الأعضاء في فريق الاتصال المعني بالبوسنة والهرسك التابع للمنظمة سيعقدون اجتماعا طارئا في نيويورك يوم الجمعة الموافق ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤. والغرض من هذا الاجتماع هو إعادة إبراز الحاجة الماسة إلى حل الأزمة في البوسنة والهرسك.

وباكستان، سوية مع أعضاء مجموعة عدم الانحياز، كانت تتوقع أن يتضمن مشروع القرار المعروض علينا إشارة إلى مراجعة انطباق القرار ٧١٣ (١٩٩١). ومما يؤسف له أن بعض أعضاء المجلس لم يقبلوا بهذه الإشارة، ومن ثم فإن تأييدنا لمشروع القرار هذا أصابه الفتور بسبب هذا الحذف الهام. كما نشعر بالقلق لأن مشروع القرار لم يتناول مسألة زيادة مستويات القوات. ولهذا فإن وفدي، في حين يحتفظ بحقه في تقديم مشروع قرار آخر يدعو إلى رفع حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك، ينضم إلى الوفود الأخرى في تأييد مشروع القرار الحالي.

ختاما، أود أن أقتبس من رسالة موجهة إلى الأمين العام من رئيسة الوزراء بناظير بوتو:

«إذا عجزت قوة الأمم المتحدة للحماية عن انقاذ ضحايا الإبادة الجماعية التي يقوم بها الصرب، وإذا كان هناك خوف من سقوط ضحايا بين صفوف قوات الأمم المتحدة، دعونا على الأقل لا نمنع الشعب البوسني من الحصول على وسائل الدفاع عن النفس. وتؤمن باكستان إيمانا راسخا بأن إبقاء حظر الأسلحة المجحف المفروض على البوسنة والهرسك هو بمثابة المشاركة في المسؤولية عن محنة شعبها الأعزل.

«ولا بد للمجتمع الدولي أن يصحوا ويدرك ناقوس الإنذار الذي تقرعه هذه الحرب الشرسة في البوسنة والهرسك. إن ما يتعرض للخطر في غورازده ليس مجرد مصير مدينة صغيرة وشعبها بل السلم والأمن الدوليين ذاتهما. وإن السماح للصرب بالنجاح في غورازده من شأنه أن يقضي بصورة شديدة وربما لا رجعة فيها على مصداقية الأمم المتحدة ويضعف رؤيتها للأمن الجماعي. وسيمثل ذلك قفزة إلى الخلف إلى شريعة الغاب بعيدا عن تطلعاتنا نحو عالم تسوده قوة القانون».

**السيد كارديناس** (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بشعور من الحزن والدهشة لاحظنا أن حصار وقصف سكان سراييفو المدنيين تبعه حصار وقصف سكان ماغلاي وغورازده.

باسم شعبي وحكومتي ينضم وفدي بكل قوة إلى المجتمع الدولي في إدانة الاعتداءات على غورازده وسكانها المدنيين. وهذه الاعتداءات انتهاك سافر وخرق تام للقرارات التي اتخذها هذا المجلس ولأبسط قواعد القانون الإنساني الدولي.

إن القوات الصربية في البوسنة والهرسك ينبغي أن توقف جميع هجماتها الإجرامية ضد المدنيين الأبرياء. وهذه الهجمات وصفت بأنها طائشة، وهي ليست أقل من ذلك. إن أبسط المعايير المعترف بها لمعاملة المدنيين في زمن الصراع المسلح يجري تقويضها بشكل منهجي من جانب القوات التابعة للمليشيات الصربية البوسنية، التي تطبق دونما هوادة ممارسة التطهير العرقي المؤسفة المخزية في البوسنة والهرسك.

ونحن نناشد مرة أخرى الطرف الصربي البوسني أن يحترم قواعد القانون الإنساني الدولي الذي اختار تجاهله على طول الخط. إن هذه القواعد مقصدها حماية الجنس البشري. ونحن نؤكد أن انتهاكها يحمل المسؤولية للمرتكبين الذين سيجبرون على مواجهتها إن آجلا أو عاجلا.

إننا نطالب مرة أخرى بكل قوة باحترام حرية الحركة والأمن التام لقوة الأمم المتحدة للحماية؛ وينبغي لجميع الأطراف ان تفهم أن هدف القوة الوحيد هو تعزيز السلم

في البوسنة والهرسك. وفي هذا الخصوص نؤكد أن منظمتنا وأعضاءها يقع عليهم التزام بضمان أمن القوات التي تتكرم بالمشاركة في قوة الحماية. ومن الوضاعة بشكل يعجز عنه الوصف التحرش بحفظة السلم كما حدث. وفي ذلك السياق نعتبر أن من الضروري اتخاذ كل التدابير من أجل الوقف التام لإطلاق النار في منطقة غورازده وسائر أراضي البوسنة والهرسك. ولهذا السبب نؤيد مشروع القرار المطروح على المجلس.

ونعرب عن امتناننا وتأييدنا الرسمي للجهود الدؤوبة للأمين العام وممثله الخاص، السيد ياسوشي أكاشي، بغية تشجيع وقف الأعمال العسكرية في البوسنة والهرسك. كما نشكر، بواسطتهما، جميع العاملين في قوة الأمم المتحدة للحماية الذين يجابهون المخاطر المصاحبة لعملهم بتصميم ونبل ويسعون جاهدين من أجل السلم. وبصفة خاصة نشكر جميع المشاركين بأفراد مدنيين أو عسكريين ونشكر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي على تصميمهم للتوسط دبلوماسيا في تحقيق السلم، وهو الأمر الذي بكل أسف لم يترسخ بعد.

من الواضح في رأينا أن قوة الأمم المتحدة للحماية ينبغي أن تعطى جميع الإمكانيات اللازمة للقيام بمهمتها. وفي هذا السياق، يود بلدي تكرار الإعراب عن التزامه بذلك الجهد. ونؤيد اقتراح الأمين العام بزيادة عدد القوة على النحو المطلوب، بغية ضمان قدرتها على القيام بالمهام الإضافية المناطة بها.

وفيما يتعلق بالقوة الجوية، يعتقد بلدي أن قراري مجلس الأمن ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) يتضمنان إطار إمكانية استخدامها. وعلاوة على هذا نرى أنه مما لا غنى عنه التركيز السريع والمتسق لجميع المبادرات والجهود الدبلوماسية التي يقوم بها المجتمع الدولي لمواجهة هذه الأزمة. ونرى أنه لا يمكن تحقيق السلم الدائم إلا عن طريق عمل حازم وموحد.

وفي ضوء تقييم الأمين العام للمناطق الآمنة - الوارد في تقريريه المؤرخين ١١ و ١٦ آذار/مارس -وفي ضوء الحالة الراهنة في تلك المناطق، نرى ضرورة الدفاع عنها وأن الوقت قد حان لإعادة النظر في المعايير التي يقوم عليها إنشاء هذه المناطق في ضوء الواقع الحالي.

ختاما، نيابة عن جمهورية الأرجنتين، نناشد مرة أخرى جميع الأطراف التفاوض بحسن نية وعن طريق الوسائل السلمية والدبلوماسية. وإذا تم الابتعاد عن التضليل والخداع فلعله من الممكن وضع حد للأعمال العسكرية وبصفة خاصة الاستفزاز والموقف العدواني الهجومي المهين للصرب البوسنيين.

**السيد كوفاندا** (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزيـــة) : هذه هي المرة الثالثة -أم الرابعة؟ - في عدة شهور التي نناقش فيها الحالة السائدة في مدينة أو أخرى من البوسنة والهرسك: مذبحة سراييفو، خنق ماغلاي، والآن سحق غورازده. هل سيأتي الدور في المرة القادمة على مدينة زيبا؟ أو ربما سريبرينيتسا؟ أو ربما على جزء آخر من أراضي البوسنة لم يرد بعد في مفرداتنا السياسية؟

إن وفدي يشعر بالمرارة لأننا دائما، فيما يبدو، ننتظر حتى نصل إلى ذروة أزمة معينة أو ما يفوق ذروتها قبل أن نتخذ إجراء متضافرا في هذه القاعة. ألم تنبهنا السلطات البوسنية بالخطر الذي تواجهه غورازده قبل أسابيع؟ هل نسينا كيف أن المعلومات التي وصلت رسميا إلى مجلس الأمن قبل أن تقوم القوات الصربية بمحاصرة المدينة قد قللت من الخطر؟ ووفدي ليس واثقا تماما بأن المعلومات التي يتلقاها المجلس كانت دائما الأفضل أو الأكثر دقة أو الأحدث أو حتى الأكثر موضوعية.

ولكن، بالطبع، حدود ما يمكن لمجلس الأمن أن يفعله وما يفعله تحددها في الدرجة الأولى عوامل أخرى. ويسرنا أن نرى أن عددا متزايدا من البلدان الأعضاء في مجلس الأمن قد تنبه إلى الطابع الحقيقي للحرب في البوسنة والهرسك وإلى الطبيعة الحقيقية للقادة البوسنيين الصربيين. والصورة الشاذة لرئيس يختبئ وراء طبيب وطبيب يختفي خلف جنرال قد أدت، لبعض الوقت، إلى إشاعة البلبلة والتشويش على الأمم المتحدة وممثليها هنا، ولكن لفترة من الوقت فقط. إن أي رجل شرطة نيويوركي كان سيرى ما يكمن خلف هذه الخديعة، لأن خديعة «الشرطي الطيب والشرطي الخبيث» لم تخترع في يوغوسلافيا السابقة.

ولكن وقت الخدع قد شارف بسرعة على الانتهاء، وبعض الأعضاء قد أعربوا عن هذا ببلاغة شديدة في الأيام الأخيرة. إن مشروع قرارنا أيضا يلوم قادة البوسنيين الصربيين لعدم قيامهم بالتفاوض بحسن نية ولعدم تمسكهم بالتزاماتهم. وكما لاحظ الأمين العام مؤخرا أمام المجلس، تستخدم السلطات البوسنية الصربية المفاوضات كحيلة عسكرية. لقد آن أوان أن يكون المجتمع

الدولي جادا بشأن استخدام القوة العسكرية كحيلة تفاوضية.

في هذا الصدد أثلجت صدورنا رسالة الأمين العام إلى السيد فورنر الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، رغم أننا نتمنى لو كتبت من قبل، واغتبطنا بالدلائل الايجابية الأولية الآتية من بروكسل. ولقد لاحظنا أيضا كأمر مشجع للغاية التحول الأخير في موقف الولايات المتحدة فيما يتصل بالحالة. وللاتحاد الروسي الاضطلاع بدور هام أيضا. إن مدى تأثيره على الطرف البوسني الصربي لم يتحدد بدقة بعد، ولكننا نأمل في أن يكون هذا التأثير كبيرا ولا نشك في أنه سيستخدم في تحقيق التقدم صوب التسوية السلمية الشاملة.

إننا لا نعتبر الضربات الجوية إمكانية ستستخدم تلقائيا إذا أتيحت للأمم المتحدة. ولا نعتبر الضربات الجوية متسعة تلقائيا لتصبح حربا برية شاملة تشترك فيها بقية العالم ضد الطرف الصربي. إن مفتاح ما يجري كان وسيظل دوما في أيدي البوسنيين الصربيين وحلفائهم. إن مستقبلهم يتوقف على سلوكهم.

إن التطورات الأخيرة تدفعنا إلى الشعور بالأمل في أن التدابير التي اتخذها مجلس الأمن قد تكون لها قوة أخيرا، وأنها ستكون قيمتها أخيرا أكبر من الورق الذي كتبت عليه وأنه إذا ما استمرت هجمات القوات البوسنية الصربية فسيكون الرد عليها أكثر من مجرد كلمات، بل وبأكثر من وخزات.

ومع ذلك فإن المهم هو تحقيق تسوية سلمية من خلال المفاوضات: المفاوضات بين الأطراف التي لا تستخدم المفاوضات كحيلة عسكرية؛ المفاوضات بحسن نية؛ المفاوضات الموجهة صوب إنهاء الحرب، لا إلى إيجاد ستار من الدخان لزيادة إشعالها.

بعد وقت من الآن، ربما بحلول الذكرى الخمسين لميلاد الأمم المتحدة، قد تقدم حكومة البوسنة والهرسك لها قطعة فنية تدعى، على سبيل المثال، «سقوط غورازدة». ويمكن، مثلا، أن تعرض إلى جانب المكان الذي تعرض فيه «غيرنيكا» بيكاسو، التي تخلد، بالطبع، ذكرى سقوط مدينة أخرى، في بلد آخر، في حرب أخرى، قبل ٦٠ عاما أو نحو ذلك. ولقد تصادف، بالطبع، وقت سقوط غيرنيكا مع إصابة عصبة الأمم بالشلل الكامل.

**السيد يانييز بارنويفو** (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على تولي نيوزيلندا رئاسة المجلس وكذلك على الأسلوب البالغ المهارة والفعالية الذي توجهون به عملنا. وأود كذلك أن أعبر عن امتنان وفدي للسفير مريميه ممثل فرنسا، الذي دلل في الشهر الماضي أيما تدليل على خبرته وصفاته المهنية البارزة.

بالأمس كانت سراييفو، واليوم حلت الماساة بغورازدة. إن سكانها، الذين يغمرهم الألم، عزل أمام القصف الوحشي الذي تقوم به القوات البوسنية الصربية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقي بلا حراك حيال معاناة الضحايا الأبرياء؛ ولا يمكنه أن يسمح باستمرار هذه الهجمات على السكان المدنيين الرازحين تحت رحمة المعتدين.

إن مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين قد أفاد في بلاغ صدر اليوم في جنيف بأن قصف مركز لرعاية الجرحى قد أدى إلى مصرع ما يتراوح بين ١٠ أشخاص إلى ٢٠ شخصا، وهذا يجعل عدد الضحايا في غورازدة منذ بداية هجوم القوات البوسنية الصربية يصل إلى ٤٣٦ قتيلا و ٤٦٧ ١ جريحا، طبقا للأنباء الواردة من مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين.

وهكذا تتسم الحالة السائدة في غورازدة بخطورة بالغة، ولا يمكن لأحد أن يتجاهل آثارها على المناطق الأخرى في البوسنة والهرسك وعلى كامل العملية التفاوضية الرامية إلى تسوية الصراعات في يوغوسلافيا السابقة.

ولهذه الأسباب اشترك وفدي بنشاط في وضع مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/465، وشارك في تقديمه أيضا. ونأمل أن يحظى بالتأييد الاجماعي لأعضاء المجلس.

يتفق وفدي تماما مع البيان الذي أدلى به ممثل اليونان باسم الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الصادر في ١٨ نيسان/ابريل عن رئيس الاتحاد.

إن الهجوم الذي شنته القوات البوسنية الصربية على غورازدة، منتهكة انتهاكا سافرا لقرارات مجلس الأمن بشأن «المناطق الآمنة»، يمثل تحديا صارخا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، تحديا يجب ألا يبقى دون رد عليه.

إن القرار الذي اشتركنا في تقديمه يرسل رسالة واضحة. ونأمل أن يفهمها الذين أرسلت إليهم فهما كافيا.

في المقام الأول، يعرب المجتمع الدولي، بصوت واحد وبوجهة نظر واحدة، عن أقوى أشكال رفضه للسلوك غير المقبول الذي ينتهجه الطرف البوسني الصربي.

يجب أن تتوقف على الفور الهجمات التي تشن على غورازدة. والهدف الأول الذي يجب تحديده هو تحقيق وقف إطلاق النار في المدينة وما حولها الذي يمكن أن يمد إلى بقية أراضي البوسنة والهرسك. ويجب أن تنسحب قوات الصربيين البوسنيين من «المنطقة الآمنة» في غورازده وألا تعرقل، كما كانت تفعل حتى الآن، وزع أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية في المنطقة.

ولكي يفعلوا ذلك، ليس لهم إلا أن يمتثلوا للالتزامات التي تعهدوا بها أمام ممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الروسي. ونحن على ثقة بأنهم بتقيدهم بذلك لن يجعلوا مرة أخرى مبدأ حسن النية موضع سخرية. فهذه المرة سيجدون أنفسهم في مواجهة المجتمع الدولي المتنبه والمستعد لاستخدام القوة إذا لزم الأمر.

وفي المقام الثاني، عندما يتخذ مجلس الأمن هذا القرار، كما نأمل، سيظهر مرة أخرى الحزم في تصميمه على مواصلة دعم جهود مجتمع الأمم، ولا سيما جهود قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك.

يجب أن تستمر أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والساعية إلى إحلال السلام، بفوائدها الأكيدة لجميع الجماعات في البوسنة والهرسك، بما في ذلك السكان المدنيون الصربيون.

ونعرب عن تأييدنا الراسخ لجهود قوة الأمم المتحدة للحماية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغير ذلك من الهيئات الدولية التي تواصل تقديم العون الذي لا غنى عنه لضمان بقاء السكان بالرغم من الصعوبات الجمة التي تواجهها في الموقع.

إننا نطالب القوات الصربية البوسنية بالإفراج فورا عن كل أفراد الأمم المتحدة الذين تحتجزهم حاليا؛ ونطالب بوضع حد نهائي لجميع القيود المفروضة على حرية التحرك لقوة الأمم المتحدة للحماية والأعمال التي تعرض سلامة أفرادها للخطر.

ويجب أن تتوفر لقوة الأمم المتحدة للحماية الوسائل والموارد اللازمة للاضطلاع بمهامها. وعلى الرغم من أن الموارد البشرية غير الكافية تجعل من عمل قوة الأمم المتحدة للحماية أكثر صعوبة، فإنها لا تمنعها من العمل. ولكن من الضروري تزويدها بالموارد الإضافية الضرورية.

ولذلك، كان وفد بلادي يفضل مشروع قرار يؤذن بزيادة الطاقة البشرية التي تحتاجها قوة الأمم المتحدة للحماية. ونأمل أن يتسنى في المستقبل القريب رفع مستوى القوة إلى المستوى الذي طلبه الأمين العام؛ وسنقدم الاقتراح بهذا الخصوص ليبت المجلس فيه بسرعة.

لقد رحبنا بمبادرة الأمين العام بطلب مساندة منظمة حلف شمال الأطلسي لاستخدام القوة الجوية للدفاع عن أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية في اضطلاعهم بولايتهم ولحماية منطقة سراييفو. واليوم، نوافق على لجوء الأمين العام مرة أخرى، في ١٨ نيسان/ابريل، إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، فيما يتعلق باحتمال استخدام القوة الجوية على نحو أوسع لحماية غورازده والمناطق الآمنة الأخرى، على اساس القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) والقرارات الأخرى.

إن اسبانيا، بوصفها عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي، شاركت في استجابة مجلس حلف شمال الأطلسي في ٢٠ نيسان/ابريل على طلب الأمم المتحدة الرامي إلى وضع نهاية لمعاناة السكان المدنيين في البوسنة. وقد أكد مجلس حلف شمال الأطلسي أنه على استعداد لاتخاذ قرارات عملياته فور حصوله على المشورة العسكرية اللازمة بشأن وسائل وإمكانيات استخدام القوة الجوية بفعالية لحماية المناطق الآمنة.

إن مشروع القرار والقرار الذي ستتخذه منظمة حلف شمال الأطلسي لهما هدف واضح وهو وضع نهاية للقصف المدفعي والهجمات على غورازده وتجنب تكرارها في بقية المناطق الآمنة، بغية حماية السكان المدنيين وإتاحة فرصة حقيقية لعملية التفاوض.

وقد أعربت اسبانيا مرارا أن الأزمة في يوغوسلافيا السابقة ليس لها حل عسكري. ولن يكتب البقاء إلا لتسوية تفاوضية شاملة، يقبل بها جميع الأطراف.

وعلى الرغم من الوضع الراهن، علينا أن نواصل سعينا دون أن نفقد الأمل؛ وعلينا ألا نستسلم لابتزاز الصرب البوسنيين.

وسننجح إذا حافظنا على وحدتنا. ومهما كانت المبادرات الوطنية في العملية التفاوضية جديرة بالثناء، فقد آن الأوان للتنسيق الفعال لأنشطتنا المتعددة الأطراف. ولا بد من تكثيف وتنسيق جهود الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي، إلى جانب جهود الأمم المتحدة. ونأمل أن يتم هذا دون إبطاء، بغية مساعدة الأطراف على وضع حد للصراع الذي يعصف بالبوسنة

والهرسك ودفع عملية السلم في جميع أرجاء يوغوسلافيا السابقة إلى الأمام.

**السيد بيزيمانا** (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بمناسبة بحث مجلس الأمن للحالة في جمهورية البوسنة والهرسك، يود وفد رواندا أن يؤكد على الأهمية التي يوليها للتوصل إلى وقف فوري لجميع الأعمال العدائية في جميع أراضي جمهورية البوسنة والهرسك.

إن وفد بلادي، على الرغم من أنه يرحب بالتقدم المحرز حتى الآن، يشعر بقلق عميق إزاء التطورات الأخيرة في الوضع في البوسنة والهرسك، ولا سيما في المنطقة الآمنة لغورازده المحاصرة. وفي هـذا السياق، ندين بقـوة العـدوان العسكري الوحشي للصرب البوسنيين الذين لا تزال غورازده تقع ضحية له.

ويعد هذا الانتهاك الجديد الصارخ للقرارين ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) عنصرا مزعزعا للاستقرار قد يعرض للخطر عملية السلم الجارية، والجهود المبذولة الرامية إلى تحقيق تسوية للصراع في يوغوسلافيا السابقة. كما أنه يشكل تحديا جديدا للمجتمع الدولي بسبب أثره الضار على التقدم المحرز منذ رفع الحصار عن سراييفو.

وفي وجه هذا الوضع، يجب اتخاذ التدابير اللازمة - وخاصة تلك الواردة في القرارين ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) - لانهاء احتلال غورازده ولاجبار القوات الصربية على الانسحاب إلى مسافة بحيث لا تعود تشكل تهديدا لوضع غورازده كمنطقة آمنة. وفي هذا الصدد، يسرنا أن المجلس يعلن في مشروع القرار عزمه على تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة، وبصورة خاصة القرارين ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣).

ويرى وفد بلادي أنه بغية رفع الحصار عن غورازده سيكون من الضروري تطبيق وقف فوري لإطلاق النار دون قيد أو شرط في غورازده والمناطق المجاورة لها، وانسحاب القوات الصربية البوسنية منها. وعلاوة على ذلك، يجب الافراج فورا عن جميع أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، ويجب أن يسمح الجانب الصربي لقوة الأمم المتحدة للحماية بالتمتع بحرية الحركة وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

إن الوضع في غورازده يبلغ من الخطورة درجة يتعين معها اتخاذ إجراء فوري لوضع حد له. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي بالكامل طلب الأمين العام الموجه إلى منظمة حلف شمال الأطلسي بخصوص الضربات الجوية للمواقع الصربية التي تهدد الناس الأبرياء والأهداف المدنية في المناطق الآمنة.

ولقد أصبحت التدابير التي ينبغي للمجلس اعتمادها لتنفيذها بمساندة منظمة حلف شمال الأطلسي أكثر ضرورة بسبب استمرار حرمان السكان البوسنيين من حقهم المتاصل في الدفاع عن النفس نظرا للحظر المفروض بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١). وبالتالي، نحن لا نزال على اقتناع بأنه نظرا للانتهاك المستمر لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإن التدابير المتخذة للحفاظ على حرمة أراضي البوسنة ينبغي أن تشمل استعراضا لمسألة الحظر على الأسلحة المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك.

وعلاوة على ذلك، وبما أن الصرب البوسنيين يواصلون اختبار عزيمة المجتمع الدولي، ينبغي لمجلس الأمن أن يوفر لقوة الأمم المتحدة للحماية جميع الوسائل التي تحتاجها للاضطلاع بولايتها بالكامل. وفي هذا الصدد، يأسف وفد بلادي لأن مشروع القرار لا ينص على إجراء بشأن التوصيات الأخيرة للأمين العام الداعية إلى زيادة عدد أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية. ونحن لا نزال نأمل في اتخاذ الإجراء اللازم بهذا الشأن في القريب العاجل.

وفي ضوء الزخم الذي تولد منذ التحذير الذي وجهته منظمة حلف شمال الأطلسي للقوات الصربية، والذي أدى إلى رفع الحصار عن سراييفو، نأمل في أن تنفيذ مشروع القرار سيسهم في رفع الحصار عن غورازده وبقية المناطق الآمنة المحاصرة.

إن المبادرات السياسية والدبلوماسية التي يجري دراستها ستفتح الباب أمام احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية للصراع؛ وهذا أمر ينبغي تأييده.

ووفد بلادي سيؤيد مشروع القرار لأننا نرى أنه يجب علينا أن ننتهز كل فرصة لمنع الصرب البوسنيين من استبدال حصار سراييفو بهجمات جديدة وحصار المناطق الآمنة الأخرى.

**السيدة البرايت** (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى يجتمع هذا المجلس للرد على أعمال العدوان البربرية التي ترتكب ضد دولة عضو في هذه المنظمة. مرة أخرى يتطلع شعب

ودود إلينا لنرفع لواء مبادئ القانون الدولي والسلوك المتحضر بين الدول. لقد تعرض المدنيون في غورازده لهجمات قاتلة اليوم تلو اليوم شنّها البوسنيون الصرب. إن هذه الهجمات الوحشية ضد المدنيين ليس لها ما يبررها عسكريا، وإن هدفها هو إرهاب شعب غورازده ليغادر دياره ومدينته. إن هدفها هو التطهير العرقي. إنها إهانة لضمير هذا المجلس وتحد للقانون الدولي.

إن البوسنيين الصرب، في سعيهم لتحقيق هذه الأهداف العسكرية الوحشية، كذبوا مرارا وتكرارا على أولئك الذين كانوا يحاولون ببسالة فائقة إنهاء الهجوم الضاري، وفي مقدمتهم الممثل الخاص للأمم المتحدة أكاشي، ونائب وزير الخارجية الروسي تشوركين، علاوة على ذلك، احتجزوا أفرادا تابعين للأمم المتحدة رهائن، وقصفوا عن عمد مستشفى غورازده ومبنى تشغله قوات الأمم المتحدة للحماية.

لقد أبرز الرئيس كلينتون رد حكومة بلادي على هذه الأعمال. إننا نتشاور الآن مع أعضاء آخرين في هذا المجلس حول تدابير لتوفير حماية أكثر كفاية للمناطق الآمنة، بما يتمشى مع القرارات التي اتخذها هذا المجلس. وقد اقترحنا مد العمل بالنهج المستخدم حول سراييفو إلى المناطق الآمنة الأخرى. إننا بينما لا نستطيع إسكات كل مدفع، يمكننا أن نحرم الصرب من فرصة قصف المناطق الآمنة دون عقاب. وستعمل الولايات المتحدة أيضا مع أعضاء آخرين بمجلس الأمن لإحكام إنفاذ الجزاءات. وفي ضوء الأحداث الأخيرة، يجب ألا يكون هناك أي تخفيف للجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود.

إننا سنواصل أيضا دعم قوة الأمم المتحدة للحماية، التي تقوم بعمل غير عادي في أكثر الظروف صعوبة، والتي تحتاج حقا إلى قوى بشرية متزايدة. وأخيرا ينبغي للبوسنيين الصرب أن يدركوا أن الأشخاص الذين ينتهكون القانون الانساني الدولي سيحاسبون بصفة شخصية. وسنواصل تقديم الدعم الكامل إلى المحكمة الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب التي أنشأها هذا المجلس.

وينبغي لأعضاء المجلس أن يتذكروا أن حكومة بلادي لا تزال تعتقد أن الحكومة البوسنية ينبغي أن تعفى من حظر توريد الأسلحة المفروض بمقتضى القرار ٧١٣ (١٩٩١). واليوم، أثناء جلوسنا في هذه القاعة كان مجلس شيوخ الولايات المتحدة يناقش قرارا يدعو إلى قيام الولايات المتحدة برفع حظر توريد الأسلحة من جانب واحد. لقد قاومنا حتى الآن هذا النهج الانفرادي، لأننا نؤمن بحرمة الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة. إلا أنه ينبغي لأعضاء المجلس أن يفهموا أن حكومة بلادي ما زالت تؤيد تغيير القرار ٧١٣ (١٩٩١) حتى يسمح لضحايا العدوان في آخر الأمر بالدفاع عن أنفسهم.

إن هدفنا في البوسنة هو التوصل إلى تسوية تفاوضية. ولذلك سنواصل بذل جهودنا الدبلوماسية، كجزء من جهد دولي مكثف، لمساعدة الأطراف على التوصل إلى التسوية. وليس هناك شك في أن الأعمال الأخيرة التي قام بها البوسنيون الصرب أعاقت العملية الدبلوماسية. إلا أن الحقيقة الكامنة لا تزال أن هذا الصراع يجب أن يسوى على طاولة المفاوضات وليس في ميدان القتال. إن الجهود الدبلوماسية المتجددة، يدعمها العزم العسكري الضروري، أساسية لردع أي عدوان آخر وإعادة اكتساب الزخم من أجل السلام.

في الختام، اسمحوا لي بالقول بأن حكومة بلادي تدرك أن مشروع القرار هذا محدود من حيث النطاق والمضمون. ولهذا آمل أن يشاركني سائر الأعضاء في إرسال رسالة واضحة وبسيطة للبوسنيين الصرب ومؤيديهم: إن لم تغيّروا الطريق الذي تسيرون فيه، فإنكم أنتم الذين ستكونون مسؤولين عن دفع الثمن الباهظ الذي سيفرضه المجتمع الدولي عليكم.

أخيرا، اسمحوا لي بأن أضيف أن إشارات السفير ديوكيتش إلى "البوسنة والهرسك السابقة" كانت مثيرة لغضب وفد بلادي كما كانت بالنسبة لوفود أخرى. إن هدفنا هو إقناع البوسنيين الصرب باختيار طريق السلام بدلا من طريق ويلات الحرب. إن المجتمع الدولي لا يمكنه فرض السلام في البوسنة. إلا أنه باتخاذه إجراء صارما، يمكنه ويجب عليه أن يحاول فرض ذلك الخيار. ونحن نأمل أن تشاركونا جميعا في ذلك الجهد.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/465 للتصويت.

أجري التصويت برفع الأيدي.

**المؤيدون:**

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان،

فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. وبالتالي، اعتمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ٩١٣ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد لدسو** (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن البوسنيين الصرب، بهجومهم على غورازده، التي حددت منطقة آمنة بالقرار ٨٢٤ (١٩٩٣)، يتحملون المسؤولية الكبيرة جدا عن إثارة أزمة كبرى في وقت كان يتحسن فيه الوضع سواء في وسط البوسنة أو في سراييفو.

وفي ضوء هذا الوضع من الواضح أولا وقبل كل شيء أن من الضروري تحقيق الوقف الفوري للأعمال العدوانية، وإنهاء الهجمات ضد المدنيين في غورازده؛ وضمان ألا تتكرر تلك الحوادث ضد مناطق آمنة أخرى.

وتحقيقا لهذه الغاية، أصبحت ممارسة ضغط قوي للغاية على البوسنيين الصرب أمرا لا غنى عنه. إن القرار الذي اعتمدناه توا يوفر، من حيث المبدأ، ردا ملائما في هذا الصدد بالمطالبة بالابرام الفوري لاتفاق لوقف اطلاق النيران وسحب القوات الصربية إلى مسافة تمكن من ضمان أمن غورازده.

هذه المطالب ستنفَّذ بسرعة أكبر، وحماية المناطق الآمنة ستكفل على أحسن وجه عندما تكون هناك امكانية موثوق بها لعمل عسكري ضد أولئك المسؤولين عن الهجمات الموجهة ضد المناطق الآمنة.

وحكومة بلادي تؤيد - في هذا الصدد - مبادرة الأمين العام بطلب قيام مجلس حلف شمال الأطلسي بالإذن - بناء على طلب الأمم المتحدة - بتوجيه ضربات جوية ضد بطاريات المدفعية ومدافع الهاون والدبابات الواقعة في المناطق الآمنة أو الأراضي المحيطة بها، التي يمكن أن تستخدم للهجوم على أهداف مدنية. إن طرائق تنفيذ هذا التدبير من الواضح أنها يجب أن يوافق عليها مجلس حلف شمال الأطلسي. وفي هذا السياق، ترحب حكومة بلادي بالاقتراحات التي طرحتها حكومة الولايات المتحدة بمد امكانيات العمل الجوي لحماية المناطق الآمنة في البوسنة والهرسك.

وبالاضافة إلى التدابير الرامية إلى ضمان حماية غورازده وسكانها وسائر المناطق الآمنة على المدى القريب، ينبغي استئناف الجهود الدبلوماسية بأسرع وقت ممكن رغبة في تحقيق تسوية سياسية لضمان تنسيق وتقريب تلك الجهود. وبالفعل، فإن أي حل سياسي لا يمكن تحقيقه في البوسنة والهرسك دون اتخاذ موقف مشترك بين مختلف المشاركين الرئيسيين في السعي إلى التسوية - أي الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة.

وهذا الموقف المشترك ينبغي أن يقوم على أساس المبادئ الأساسية لخطة الاتحاد الأوروبي، التي لا يزال مضمونها العام صالحا: الابقاء على وجود البوسنة والهرسك كما هو؛ توزيع محدد للأراضي في داخل البوسنة والهرسك بين الطوائف؛ إنشاء نظام مؤسسي مرن مقابل للاتفاق بين الكروات والمسلمين الذي تم التوصل إليه في واشنطن يوم ١٨ آذار/مارس الماضي؛ وفي الوقت المناسب، عندما تتهيأ الظروف، وضع برنامج للتخفيف التدريجي للجزاءات ثم رفعها. وهذا الهدف الخاص بموقف مشترك بين مختلف المشاركين الأساسيين في العملية الدبلوماسية، وفقا للمبادئ التي طرحتها توا، أيده الاتحاد الأوروبي يوم ١٨ نيسان/ابريل الماضي.

وبنفس الروح طالب رئيس الجمهورية الفرنسية الأمين العام للأمم المتحدة بأن يأخذ زمام المبادرة باستئناف العملية التفاوضية بتجميع جهود الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي.

ومن الضروري في الواقع، إذا رغبنا في أن نتفادى توقف المفاوضات، أن يتكلم الأمريكيون، والروس، والأوروبيون وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة في نفس الوقت وبصوت واحد الى الأطراف المعنية.

**السيد الخصيبي** (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على مدى أكثر من عامين، تتعرض جمهورية البوسنة والهرسك، التي هي أحد أعضاء الأمم المتحدة، للعدوان الصربي. وها هو مجلسكم ينعقد اليوم مرة أخرى لإدانة العدوان الصربي الجديد على غورازده، إحدى

المناطق الآمنة الست التي أعلنها المجلس بقراره ٨٢٤ (١٩٩٣).

إن وفد بلادي، إذ يطالب المجلس بالقيام بمسؤولياته الكاملة، مسؤولية ضمان الانسحاب الفوري للقوات الصربية من غورازده وما حولها بحيث لا تشكل أي تهديد فوري أو مستقبلي لسكان هذه المنطقة الآمنة حسب ما نصت عليه قرارات المجلس ذات الصلة، ليؤكد على موقفه السابق الذي يدعو المجلس الى استعراض مسألة رفع الحظر التسلحي المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك بموجب الشروط المحددة في القرار ٧١٣ (١٩٩١) كخطوة ايجابية تمكن هذه الجمهورية من ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس وفقا لأحكام المادة الحادية والخمسين من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ظل التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة اليوم في حماية شعب البوسنة والهرسك ضد العدوان الصربي، فإننا نجد على الجانب الآخر دعوات يطلقها البعض باتجاه تخفيف حدة العقوبات الاقتصادية عن جمهورية صربيا والجبل الأسود، ومن شأن ذلك أن يشكل الكيل بمكيالين في تنفيذ قرارات المجلس، وخصوصا بالنظر الى الحالة الراهنة. ولا نزال نشهد الطرف الصربي متماديا في عدوانه وخرقه لكل قرارات المجلس وأبسط المعايير الانسانية للقانون الدولي.

في الوقت الذي نرحب فيه بقبول الحكومة البوسنية للمبادرات السلمية الأخيرة التي أسفرت عن التوقيع على اتفاق مقبول بينها والحكومة الكرواتية الذي تم إبرامه مؤخرا في واشنطن بتاريخ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤، فإننا نجد أن الصربيين لا يزالون يرفضون بطريقة مراوغة الحلول السلمية. ونؤكد أن هذا الموقف يرفضه المجتمع الدولي تماما الذي لا يريد أن يجني المعتدي ثمار عدوانه عن طريق احتلال أراضي الغير بالقوة.

وانطلاقا من هذا الواقع فإن وفد بلادي لا يتفق مع القائلين بأن الحكومة البوسنية تعمد من جانبها الى القيام بأعمال استفزازية لجر الصرب للقيام بهجمات على المناطق الآمنة؛ ان الواقع هو خلاف ذلك، كون الصرب يواصلون هجماتهم العسكرية على المناطق الآمنة مهددين بذلك سلامة سكان تلك المناطق المسلوبين حتى من حق الدفاع عن النفس، ناهيك عن قيام الصرب باحتجاز وتقييد حرية حركة موظفي الأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار فإننا نود أن نعرب عن قبولنا ومساندتنا للقرار الذي اتخذه الأمين العام للأمم المتحدة الوارد ضمن رسالته المؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ والموجهة الى أمين عام منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) للحصول على دعم جوي لقوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك، والتي تأتي اتساقا مع الصلاحيات الممنوحة للأمين العام وفقا للقرار ٨٣٦ (١٩٩٣).

وإننا نرى بأن مصداقية الأمم المتحدة هي اليوم أكثر من أي وقت مضى على محك الاختبار، ونؤمن بأن الوقت قد حان لأن ينظر المجلس بجدية في رفع الحظر التسليحي عن الأسلحة الدفاعية المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك، وأن يتخذ من التدابير الرادعة لتنفيذ قراراته تنفيذا كاملا لحمل الطرف الصربي المعتدي على الانصياع لقرارات المجلس والتجاوب مع النداءات السلمية.

وختاما فإن وفد بلادي يحدوه الأمل في أن تتكلل جميع الجهود المتضافرة بالتوصل في النهاية الى حل سلمي للصراع في البوسنة والهرسك.

وقد كنا نأمل أن يتضمن مشروع القرار الذي اعتمدناه توا أيضا، في جملة أمور، رفع حظر الأسلحة، كما طالب الكثيرون الذين تكلموا من قبل أمام مجلسنا. ومع ذلك، صوت وفدي، على أساس ضرورة الحفاظ على توافق الآراء الذي تحقق بالنسبة لهذه المسألة، مؤيدا لمشروع القرار الذي اعتمد توا.

**السيد فورونتسوف** (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يعتبر الوفد الروسي القرار الذي اتخذناه توا، والذي شاركنا في تقديمه خطوة إجماعية هامة اتخذها مجلس الأمن في مواجهة الحالة المزعجة للغاية حول غورازده وفي جمهورية البوسنة والهرسك ككل. إننا ندين بقوة، شأننا شأن أعضاء المجلس الاخرين، الأعمال المرتكبة ضد غورازده، التي أعلنتها الأمم المتحدة منطقة آمنة. إن هذه الأعمال قد أدت الى قتل أعداد كبيرة من المدنيين ومعاناة انسانية هائلة. إن قصف الصرب البوسنيين للأهداف المدنية في غورازده ليس له أي مبرر ويتناقض مع مصالح الصرب أنفسهم. وكذلك من غير

المقبول تماما إزعاج أفراد الأمم المتحدة، وقصف المباني التي يقيمون فيها واحتجاز مراقبين عسكريين.

وقد أعرب رئيس روسيا، الرئيس يلتسين، في بيانه في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، عن قلقه الخطير إزاء الحالة الناجمة عن ذلك وأكد أن الصراع في البوسنة والهرسك على حافة تفاقم خطير.

وفي ظل الظروف الحالية، من الضروري أولا وقبل كل شيء أن تتوصل الأطراف، كما تبين في القرار الذي اتخذناه توا، تحت رعاية قوة الأمم المتحدة للحماية، الى اتفاق وقف إطلاق نار في غورازده وفي جميع أنحاء أراضي جمهورية البوسنة والهرسك، وينبغي التمسك الصارم به.

ويجب أن يفي قادة الصرب البوسنيين بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم، وأن يوقفوا هجماتهم، وأن يسحبوا قواتهم من غورازده وأن يضمنوا الظروف اللازمة لدخول قوات الأمم المتحدة الى هذه المدينة. ويتعين عليهم اتخاذ تدابير لمنع الممارسة التي لا يمكن السماح بها والتي تتمثل في احتجاز أفراد الأمم المتحدة في المستقبل، في البوسنة والهرسك وضمان حرية التحرك بالكامل للأمم المتحدة في تنفيذ مهمتها.

في الوقت نفسه، يجب أن تتوقف جميع أعمال التحدي في غورازده وحولها وفي المناطق الآمنة الأخرى. وهذا المطلب من جانب القرار موجه إلى جميع الأطراف التي يجب أن تدرك أن مجلس الأمن لا يسعه ولن يسعه أن تحمّل محاولات ترمي إلى تقويض العملية السياسية نتيجة الأعمال الطائشة وأعمال التحدي كائنا من كان مرتكبها. في هذا السياق، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن يشاطر القرار قلق الأمين العام المعرب عنه في تقريريه المؤرخين ١٠ و ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤، فيما يتعلق بإساءة استعمال مركز المناطق الآمنة والذي يحيط علما بالتوصيات المتعلقة بتعريف وتنفيذ مفهوم المناطق الآمنة.

لقد فعلت روسيا الشيء الكثير وهي على استعداد لمواصلة بذل جهودها بغية إقامة تفاعل راسخ ومعول عليه بين الطرف الصربي والأمم المتحدة من أجل تسوية الحالة في غورازده وتقوية المناطق الآمنة الأخرى. والمهم التحرك قدما دون إبطاء والتوصل إلى وقف لجميع الأعمال القتالية في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، حسبما ينص القرار الذي اتخذناه توا.

إننا نرى أن المطلوب، بغية توجيه الحالة صوب تسوية سياسية، اتخاذ خطوات أشد عزما وثباتا. ونحن نؤيد دائما تسوية الصراع وجميع المشاكل ذات الصلة التي برزت عن طريق الوسائل السلمية التي نعتقد أن لا بديل منها. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى ضبط النفس والحذر لأننا نعتقد أن منطق زيادة الضربات الجوية يتضمن من أصله خطر التصعيد.

أود أيضا أن أؤكد على أن فكرة رفع الحظر المفروض على الأسلحة في منطقة الصراع يتعارض برأينا مع فكرة التوصل العاجل إلى السلم وليس من شأنه إلا إذكاء لهيب الصراع المستعر الذي هو بذاته ينطوي على خطر الامتداد إلى البلدان المجاورة.

وعلاوة على التدابير العاجلة الرامية إلى وقف التصعيد العسكري، من الضروري اتخاذ خطوات سياسية تطلعية وجريئة تمكن من تحقيق تقدم في تسوية هذا الصراع الدموي. هذا ما تولده بالضبط المبادرة التي أطلقها رئيس روسيا، السيد بوريس يلتسين، القاضية بعقد اجتماع رفيع المستوى بين روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. واليوم، بخلاف أي وقت من قبل، الفرصة سانحة ليعمل هؤلاء المشاركون معا بغية وضع نهج سياسي لحل المشكلة البوسنية وعرضها على الأطراف المتحاربة، كي يتضح لها تماما أنه من الضروري التفاوض، وليس مجرد الانتقال من أزمة إلى أخرى.

وفي الوقت نفسه، يجب على الجانب الصربي أن يفهم أن كل خطوة يتخذها صوب الوقف الشامل للقتال سيرافقها رفع مماثل للجزاءات. وروسيا على استعداد لمواصلة بذل جهودها التنسيقية مع جميع الأطراف المعنية بغية وقف تصعيد الصراع وفي نهاية المطاف تحقيق سلم ثابت في البوسنة والهرسك وفي جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة.

**السيد ساردنبرغ** (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الوفد البرازيلي يجد نفسه موافقا تماما على الأهداف الرئيسية للقرار الذي اتخذه مجلس الأمن

توا. وهذه الأهداف هي تحقيق وقف لاطلاق النار في غورازده وحولها، على أن يعقبه اتفاق عام لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البوسنة والهرسك بغرض التوصل إلى تسوية سياسية شاملة؛ والافراج فورا عن جميع أفراد الأمم المتحدة؛ وكفالة عدم إعاقة حرية الحركة لقوة الأمم المتحدة للحماية وتكثيف الجهود التفاوضية مقرونا بالتنسيق والتقارب فيما بين المبادرات الدولية المختلفة الجارية حاليا.

ما من شك في أن الأعمال الاجرامية التي يرتكبها الصرب البوسنيون ضد السكان المدنيين في غورازده، والتعرض لأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية في جميع أنحاء البلد، فضلا عن نيتهم السيئة التي ظهرت أثناء المفاوضات بشأن غورازده، أمور يجب إدانتها بأشد العبارات. إن قصف أهداف مدنية وحجز أفراد الأمم المتحدة يثيران الجزع وهما انتهاكان لا يحتملان لأنظمة القانون الأساسية، شجبهما مجلس الأمن بحق في قرار اليوم.

إن موقف الحكومة البرازيلية الثابت منذ البداية يتمثل في وجوب استعمال القوة كملاذ أخير، ولا يتعين استعمالها إلا في ظل ظروف محددة جيدا وفقا لما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكنتيجة لهذا المبدأ، نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يوجه أعماله بوصفها ذات أولوية قصوى نحو تيسير التوصل إلى تسوية تفاوضية شاملة للصراع.

لذلك يرحب وفد بلدي بالمساعي الرامية إلى الجمع بين المبادرات الدبلوماسية المختلفة الجارية الآن. ومن شأن تجنب الازدواجية، بل وتشتت الجهد، أن يسهم بالتأكيد في تعزيز فرص النجاح على طاولة المفاوضات.

والحكومة البرازيلية تعتقد أن أي عملية للأمم المتحدة، سواء كانت في يوغوسلافيا السابقة أو في أنحاء أخرى من العالم، يجب تزويدها بالوسائل الضرورية والقوى البشرية بغية تنفيذ الولاية المعنية من جانب مجلس الأمن بطريقة فعالة. إن استمرار التأخير في السماح بتعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية إلى المستويات التي أوصى بها الأمين العام سيبدو متعارضا مع قرارات مجلس الأمن السابقة. ونحن على استعداد للقيام بالعمل المنصوص عليه في القرار ٩٠٨ (١٩٩٤) فيما يتعلق بالمتطلبات الاضافية للقوات. ومع ذلك، فإذا أدت ظروف خارجة عن سيطرة الأمم المتحدة إلى تعميم القتال، ونتج عنها تحول مفاجئ في الخيارات الراهنة المتعلقة باستعمال القوة، أو تغيير في النظام الحالي المتعلق بادخال السلاح إلى أراضي يوغوسلافيا السابقة، يجب على مجلس الأمن أن يكون مستعدا لاستعراض جميع جوانب وجود الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

أما الآن، فلنعمل باتجاه التحقيق العاجل لأهداف القرار ٩١٣ (١٩٩٤) الذي اتخذناه توا والذي سيساعد على وقف قتل المدنيين الأبرياء ووقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، الأمر الذي يمهد السبيل لتحقيق تسوية سياسية شاملة وسلم دائم في المنطقة.

**السير ديفيد هناي** (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، حتى في هذه الساعة المتأخرة، أو بالأحرى الساعة المبكرة من الصباح على توليكم الرئاسة منذ فترة مضت.

إن الأحداث التي جرت في الأسابيع الثلاثة الماضية، والتي تشهد استمرار هجوم الصرب البوسنيين على الرجال والنساء والأطفال في غورازده، هي حلقة أخرى من مأساة البوسنة التي أوجعتنا وأحطّت من قدرنا جميعا. فالأعمال التي يقوم بها الصرب البوسنيون ليست تحديا مكشوفا للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بأسره فحسب، بل إنها ألحقت الضرر بمصالحهم الذاتية أيضا.

إن القرار الذي اتخذناه توا، والذي شارك وفدي في تقديمه، واضح في إدانته لهذه الأعمال وللطريقة التي جدد بها الصرب البوسنيون قصفهم لغورازده في الوقت الذي كانوا فيه يقطعون تعهدات كاذبة للأمم المتحدة وغيرها بشأن وقف إطلاق النار. إن جماعة كالصرب البوسنيين التي تعتقد أنها يمكن أن تحقق النمو وازدهار في أوروبا المعاصرة بينما تتصرف بهذه الطريقة تخطئ للأسف في فهم الأثر التي تحدثه على الأوروبيين الآخرين.

وإن السيد أكاشي والقادة العسكريين التابعين للأمم المتحدة في البوسنة وأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية رجالا ونساء وأفراد الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية ينبغي الإشادة بهم لا انتقادهم لما بذلوه من

جهود لإغاثة غورازده وتحقيق وقف إطلاق النار. ومن الضروري أن تستمر هذه الجهود وأن تمتنع جميع الأطراف عن القيام بأعمال يمكن أن تؤدي الى مزيد من الأعمال العدائية وخسائر أخرى في الأرواح. ويجب أن يكون الهدف المباشر الوقف الفعال لإطلاق النار في غورازده، بيد أن تلك ليست سوى الخطوة الأولى صوب وقف أوسع للأعمال العدائية بين الصرب البوسنيين وقوات الحكومة البوسنية في جميع أرجاء البوسنة. ولا يمكن تهيئة الظروف لوضع حد تفاوضي لهذه الحرب التي مضى عليها الآن أكثر من عامين إلا بهذه الطريقة.

ومن الواضح أن الأحداث في غورازده قد شكلت انتكاسة كبيرة في جهود الأمم المتحدة في البوسنة وفي هدف التسوية التفاوضية. ولكننا بحاجة الى إبقائهما في أذهاننا. وتقوم الآن قوة الأمم المتحدة للحماية برصد وقف إطلاق النار في أماكن أخرى، أي في المنطقة الوسطى من البوسنة وحول سراييفو. واذا نظر المرء الى الأيام الحالكة في كانون الثاني/يناير وأوائل شباط/فبراير لكان بإمكانه أن يقدر أن عدد الانجازات يفوق عدد الانتكاسات في الأشهر الأخيرة. وهذه الانجازات لم تتحقق بفعل السحر بل جاءت نتيجة للجهود الحثيثة التي بذلتها الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وبدعم من منظمة حلف شمال الأطلسي. ومن المهم ألا تتعرض هذه الجهود للخطر.

وإن لقوة الأمم المتحدة للحماية الآن أدوارا متعددة عليها أن تضطلع بها في البوسنة. وقد ألقى رصد ترتيبات وقف إطلاق النار، بما في ذلك حول سراييفو وفي البوسنة الوسطى والبوسنة الجنوبية، عليها عبئا بالإضافة الى دورها الإنساني الأصلي. ولهذا يجب توفير القوات لقوة الحماية للقيام بمهمتها دون إبطاء. وقد استجابت بلادي لهذه الحاجة على وجه السرعة، إلا أن الآخرين لم يحذوا حذونا. وقد آن الأوان الآن لمعالجة هذا التقصير وتوفير الموارد اللازمة لقوة الحماية للنهوض بالولاية التي أوكلناها اليها.

إن وقف إطلاق النار في حد ذاته ليس كافيا. فعلينا أن نتجنب تثبيت خطوط المجابهة غير المقبولة وغير المستقرة. وقد ساهمت الأحداث الأخيرة في التأكيد على ضرورة إعادة تنشيط عملية السلم على وجه السرعة. وهذه نقطة يعالجها على نحو سليم أيضا القرار الذي اتخذناه توا. ولا تزال التسوية التفاوضية السبيل الوحيد لإقرار سلم دائم. ولا يمكن لأي من الجانبين أن يأمل في تحقيق نصر ساحق في هذا الصراع. والصرب بصفة خاصة، وليس فقط الصرب البوسنيون، يخاطرون بأعمالهم وبأن يبقوا منبوذين ومعزولين عن بقية أوروبا. ولم تساهم أعمالهم الأخيرة إلا في التأكيد على تشديد الجزاءات التي فرضها هذا المجلس بالفعل على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وكما أوضح المجلس قبل عام، هناك طريق يؤدي الى رفع الجزاءات. بيد أن هذا الطريق يمر عبر التفاوض بشأن تسوية عادلة وشاملة للأعمال العدائية في يوغوسلافيا السابقة وتنفيذها. والطريق الذي سلكه الصرب في الأسابيع القليلة الماضية يسير في الاتجاه المعاكس تماما.

لا بد أن يتمثل هدفنا المباشر في تعزيز عمليات الأمم المتحدة في البوسنة وتمكينها من النهوض بولايتها بصورة فعالة. وهذا يعني الرد بقوة على وحشية الهجمات على غورازده. ويعني اتخاذ إجراء حازم لإعادة تهيئة الأوضاع المؤاتية للدبلوماسية الناجحة التي تستهدف تحقيق وقف شامل لإطلاق النار وتسوية سلمية. وقد بدأ الأمين العام الآن عملية التشاور مع منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن اتخاذ تدابير أخرى قد تقتضيها الضرورة. وتشارك حكومتي اشتراكا نشطا وإيجابيا في هذه المشاورات، ويحدوني الأمل في ألا تسيئ الأطراف فهم تصميمنا على حسم هذه المسألة. ومن الأفضل بكثير للصرب أن ينسحبوا الآن وأن يحترموا هذا القرار وأن يأتوا الى طاولة المفاوضات بنية حسنة للتوصل الى تسوية سلمية يمكن أن تؤمن مصالحهم بالإضافة الى مصالح الجماعات الأخرى في البوسنة والهرسك من أن يخطئوا في الحساب وينضموا الى الأمم التعيسة الأخرى التي كان مصيرها في القرن العشرين أن تكتشف أنه لا يوجد خلاص في شن حرب على جيرانها.

**السيد شين جيان** (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أولا أن أضم صوتي الى زملائي فأهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. إنني واثق بأنكم بخبراتكم الواسعة وقدراتكم الكبيرة ستقودون أعمال المجلس خلال هذا الشهر الى النجاح.

وأشكر أيضا سلفكم، السفير مريميه، على جهوده الرائعة التي ساعدت المجلس على إتمام عمله الصعب في الشهر الماضي.

في الآونة الأخيرة، شهدنا تصعيدا للعديد من الأعمال العسكرية في غورازده وحولها في جمهورية البوسنة والهرسك مما أدى الى تدهور الحالة والى وقوع الخسائر في صفوف السكان المحليين وأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية. ويعرب وفد الصين عن عميق قلقه إزاء هذه الحالة. ونحن ندين الهجمات العسكرية التي شنت ضد غورازده، وهي منطقة آمنة وكل الأعمال الرامية الى إعاقة أنشطة الإغاثة الإنسانية التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة للحماية. ونحث الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس والتوصل الى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار فورا في غورازده وفي جميع أنحاء اقليم جمهورية البوسنة والهرسك لكي تتسنى تهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات السلمية.

ونؤكد مجددا على ضرورة احترام سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية، ونعتقد أن تسوية الصراع في البوسنة والهرسك لا يمكن إلا أن تكون تسوية سياسية شاملة تتحقق عن طريق المفاوضات السلمية. وليس هناك أي بديل لذلك. من ثم نؤيد الجهود الرامية الى تعزيز وتنسيق مختلف المبادرات السياسية والدبلوماسية التي تستهدف إحراز التقدم في عملية السلم. وحيث أن القرار الذي اتخذناه توا يعكس هذه الروح فقد صوت وفد الصين تأييدا له.

إننا ما فتئنا نؤكد أن الصراعات ينبغي تسويتها بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات، ونأمل أن مساعي المجتمع الدولي ستسهم بشكل حقيقي في التوصل الى تسوية سياسية شاملة نهائية لمسألة البوسنة والهرسك. ونحن نشجب أي عمل قد يزيد من تفاقم الحالة في المنطقة. كما نعارض استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وأية محاولة لوقف الحرب عن طريق توسيع نطاقها. فأي تصعيد للأعمال العسكرية يمكن أن يؤدي الى مواجهة عسكرية أخرى وتصعيد الصراع ويستبعد بالتالي فرص التوصل الى تسوية سلمية. وهذا دون شك أمر لا يريده أحد. لذا يرغب وفد الصين في أن يؤكد مجددا تحفظاته بشأن الاحتكام الى الفصل السابع للقيام بأعمال الزامية وبالأعمال العسكرية التي ترد ضمنا في القرار.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثل نيوزيلندا.

منذ بداية الصراع في يوغوسلافيا السابقة ما فتئت نيوزيلندا تعتقد بأنه لا يمكن إعادة السلم الى ذلك الجزء من العالم إلا عن طريق المفاوضات السياسية. إلا أننا اتخذنا الموقف الواضح الذي مفاده أن المفاوضات يجب أن تدعمها سلطة ذات مصداقية من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وفي الأسابيع الأخيرة، تحدى الصرب البوسنيون الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل وقف الأعمال العدائية وضمان وقف إطلاق النار تحديا صارخا ومتكررا.

لقد أظهر الصرب مرة أخرى أنهم مازالوا غير مستعدين بعد للسلام. إن أعمالهم، ومهما قد يقول زعماؤهم، تتضمن استخداما عشوائيا للقوة العسكرية بصرف النظر عن الظروف. فضحايا هذا المنطق يُعدون بالمئات في أوساط المدنيين في غورازده وبمئات الألوف في أماكن أخرى من جمهورية البوسنة والهرسك. إن حكومة بلادي تشعر بالاشمئزاز إزاء ما يتضمنه هذا من وحشية محضة وسوء نية.

لقد أصبحت الأمم المتحدة نفسها هدفا. وإننا نكنّ احتراما وإعجابا للرجال والنساء في قوة الأمم المتحدة للحماية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية العاملة في البوسنة والتي تعمل جاهزة باسم السلام في ظل ظروف خطرة وصعبة. إن مهمتهم لم تكن باليسيرة أبدا، غير أنها لم تكن ضرورية أكثر مما هي عليه الآن.

إن القرار الذي اعتمدناه توا يبيّن السخط الذي تشعر به الأمم المتحدة إزاء الأعمال التي يقوم بها الصرب البوسنيون في منطقة غورازده الآمنة وفي محيطها. غير أن السخط لا يشكل رادعا كافيا. فالادانات المتكررة من جانب المجتمع الدولي لم تلق آذانا صاغية. لقد انقضى حوالي العام منذ أعلنت الأمم المتحدة غورازده وخمس بلدات أخرى في البوسنة والهرسك مناطق آمنة، "لا تتعرض للهجمات المسلحة ولأي عمل آخر من الأعمال العدائية" (القرار ٨٢٤ (١٩٩٣)، الفقرة الثامنة من الديباجة). ولقد مرت سنتان تقريبا منذ أن فرض مجلس الأمن الجزاءات على سلطات بلغراد لتواطئها في النزاع في البوسنة.

صحيح أن الأمم المتحدة ينبغي ألا تستسيغ استخدام القوة. إلا أننا نواجه في البوسنة حالة، اتخذت فيها كافة الاجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي والأمم المتحدة، باستثناء استخدام القوة، وجميعها لم تحقق أهدافها. إن الخيارات المتاحة أمام الأمم المتحدة أخذت تنحسر، ليس لأن الأمم المتحدة ترغب في ذلك، وإنما نتيجة للأعمال التي يقوم بها الصرب البوسنيون أنفسهم.

لذلك فإن حكومة بلادي تؤيد بقوة القرار الذي اتخذه الأمين العام في مستهل هذا العام طالبا فيه إلى منظمة حلف شمال الأطلسي أن يأذن بشن ضربات جوية دعما لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في جميع المناطق الآمنة، بما فيها غورازده. وكانت الأمم المتحدة تمتلك هذه المقدرة منذ حزيران/يونيه ١٩٩٣. ولقد دعا وفد بلادي إلى استخدامها مرارا، سواء بشكل علني في هذه القاعة وفي المشاورات غير الرسمية بين أعضاء المجلس. إن فعاليتها كعنصر ردع كانت واضحة في التغيير الهائل في الحالة في سراييفو في شباط/فبراير. وثمة مخاطر، طبعا، لدى اللجوء إلى الضربات الجوية، وإذا ما كان الهدف المتمثل باقناع الصرب البوسنيين بالعدول عن خوض الحرب يمكن تحقيقه بدون ذلك، فهذا أفضل بكثير. ولكن هناك أيضا مخاطر تتمثل بعدم توافر هذا السلاح في مستودع أسلحة الأمم المتحدة، وهذا يعني المزيد من الأعمال العدائية، والمزيد من الخسائر في الأرواح والمزيد من النكسات لعملية تحقيق تسوية عادلة ودائمة. وتتوقع نيوزيلندا استجابة ايجابية وسريعة من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي على طلب الأمين العام وتناشد جميع الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي العمل فورا وبايجابية بشأن هذه المسألة.

ومن الأساسي لأي عمل عسكري يتخذ في البوسنة بموجب سلطة مجلس الأمن أن يكون جزءا من استراتيجية لتحقيق السلم، وليس كرد فعل عشوائي على استفزازات الصرب البوسنيين. وكما قال وزير الخارجية والتجارة في نيوزيلندا في بيان ألقاه في ١٨ نيسان/أبريل،

«... ليس من مهام الأمم المتحدة شَن حرب على الصرب البوسنيين. واستخدام الأمم المتحدة للقوة من أجل حماية المناطق الآمنة وأفرادها ينبغي ألا يساء فهمه على أنه انحياز لطرف واحد من أطراف هذا النزاع».

والعنصر الأساسي الثاني في الاستراتيجية الشاملة ينبغي أن يكون تجديد الزخم لإجراء مفاوضات دبلوماسية رفيعة المستوى. وحكومة بلادي تؤيد التطورات التي حدثت في الأيام الأخيرة في هذا الاتجاه. وهذه الجهود هي موضع ترحيب مناسب في القرار الذي اعتمدناه

لتونا. وترى حكومة بلادي أن من الضروري للأطراف المعنية أن تعي بوضوح ما الذي يتوقعه منها المجتمع الدولي بشأن ما ستتفاوض عليه. وإن ما يتولد من ارتباك وغموض إن لم يكن ذلك واضحا سيكون ثمنه إزهاق الأرواح.

والجزء الثاني من الاستراتيجية يجب أن يشتمل أيضا في رأينا على قوات برية كافية لقوة الأمم المتحدة للحماية. وكانت حكومة بلادي ترغب لو اشتمل هذا القرار على موافقة برفع سقف قوة الحماية، كما أوصى الأمين العام في تقاريره إلى مجلس الأمن في آذار/مارس. فقوة الأمم المتحدة للحماية ما فتئت تضطلع بمهام بالغة الصعوبة في البوسنة وتعمل بموارد أقل بكثير مما تتطلبه. ولا بد لهذه الحالة أن تنتهي. ويجب أن يكون هناك التزام بتزويد قوة الأمم المتحدة للحماية بالموارد الضرورية من حيث الموظفين والمعدات.

الآن أستأنف مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك الذي طلب الكلمة.

**السيد ميسيك** (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مع أن وفد بلادي لا يجد أي أساس قانوني ينص على أنه ينبغي للمجلس أن يحقق رغبات ممثل دولة ليست عضوا في الأمم المتحدة، فإننا، وقبل كل شيء نعتقد بأن كل واحد منا قد استفاد من عدم الاتساق الصغير هذا.

بعد الاستماع إلى البيان الذي أدلى به السيد دجوكيتش، أعتقد أن المجلس لم يلبث أن تأكد بأن الاستشهادات الكثيرة هذه الليلة بما قاله نائب وزير الخارجية الروسي السيد تشوركين كانت صحيحة جدا.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم يبق هناك متكلمون آخرون. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

**رفعت الجلسة الساعة ١/١٠**